مجلة كليّة

الدعوة الإسلامية

العدد الرابع عشر
1997

مجلة إسلامية - ثقافية - جامعة - محكمة تصدر سنويا

1427 من ميلاد الرسول صلى الله عليه وسلم 1997 أفرنجي

ردود
على أبحاث منقودة

د. كاظم إبراهيم كاظم
كلية الآداب - جامعة الفاتح

الحمد لله الذي أولانا من النعم ما لا تعد ولا تحصى، فوفقنا لقراءة كتابه، والأخذ بتعاليمه، وندعوه دعوة من آمن بأنْ لا إلهَ إلا اللّهُ وحدَه لا شريكَ لهُ وأنَّ محمداً عبدُه ورسولُه أرسله للناس هادياً وبشيراً.

إن الاجتهاد في الدرس النحوي عند بعض الأفاضل يعد خروجاً عن المألوف، وليس من حق أيٍّ باحث في مفهومهم أن يجتهد أو يعطي تصوراً جديداً، أو يقدم تقسيماً آخر لباب من أبواب النحو، وقد يُجر الموضوع إلى الدفاع عن القرآن الكريم، بل يعد جرماً ارتكبه الباحث؛ لأنه اجتهد في قول أو رأي، وقد يتهم بما لا يرضاه الله ورسوله ﷺ. ولقد اطلعت على ما نُشر تحت عنوان أبحاث منقودة بقلم الأستاذ الدكتور إبراهيم رفيدة في مجلة كلية الدعوة في العدد الثالث عشر، فوجدت أنه يستوجب رداً مُوثّقاً كثيراً من القضايا بأقوال

علماء، وموضحاً ما أُثير من لبس أو إشكال، والأبحاث المنقودة هي الصلة في القرآن الكريم دراسة نحوية، والثاني أساليب القسم في القرآن دراسة في معاني القرآن للفراء، والثالث الاسم الموصول وصلته، دراسة في معاني القرآن للفراء.

لقد تضمن نقد الدكتور الفاضل ما قد يجد المرء فيه أن الباحث قد (تجاهل الأُسس والقواعد التي تناول بها أئمة النحو الكبار هذه الموضوعات، وما جمعوه، . . . ـ بحيث إن صاحبها كما يراه الأستاذ الفاضل الدكتور رفيدة ـ راح يخبط خبط عشواء في معاني القرآن)، فأظهر الزميل الفاضل شكوكه، وأنه (قد يسعى من خلال هذه النقود إلى الذود عن القرآن الكريم. الدعوة) 13/ 425، وستتضح حقيقة ما جاء في نقده.

ونقول: إن أيَّ بحث وجد فيه خطأٌ أو سهو أو اجتهاد في فهم نص قد يخالف في تفسيره ما ذهب إليه الفراء أو غيره، أو هناك قراءة خاطئة لنص أو سقط لكلمة أو غير ذلك، فما الباحث إلا إنسان يصيب ويخطىء، وباب الاجتهاد مفتوح على مصراعيه، فالعصمة ليست من سمة الباحثين، وهذا ما عليه كاتب هذه الأسطر.

وهذا كتاب الله المنزَّل على النبي محمد ﷺ، وبلغة واحدة، هي اللغة العربية، فقد جاءت التفاسير التي لا تحصى في تفسيره، وإعرابه، حتى وصل الأمر إلى مؤاخذة بعض المفسرين بعضَهم كالذي وَصَم به صاحبُ البحرِ المحيطِ الزمخشري قال: (وأعجب لعجمي ضعيف في النحو يرد على عربي صريح محض قراءة متواترة. .)[1]. ومنها ما وُصِمَ به الإمامُ الرازي فيما ذهب إليه في تركيب «إنما» (بأنه قول من لا وقوف له على علم النحو)[2].

وإذا كان العلماء قد اختلفوا في تفسير كتاب الله، وهو المنزَّل على نبي الرحمة محمد ﷺ، فجاءت التفاسير الضخمة التي لم يخل بعضها من التعصب لمذهب أو لفرقة، فاختلفوا في أسباب النزول، والناسخ والمنسوخ، حتى

(1) البحر المحيط 4/ 658، وانظر نظرية النحو القرآني 84.

(2) انظر الجنى الداني 382.

انعكس ذلك كلُّه على الفرائض والأَحكام، فاختلف الفقهاء لاختلاف مشاربهم، وتعددت الآراء في الحكم الواحد بين أَتباع المذهب الواحد[3]، حتى نُسب إِلى الصحابة ما هو أَكبر من هذا، قال الفراء: (وقوله: «إِنْ هذان لساحرانِ» قد اختلف فيه القراء، فقال بعضهم: هو لحن. . . . عن عائشة أَنها سُئلت عن قوله في النساء ﴿لَٰكِنِ ٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلْعِلْمِ مِنْهُمْ . . . وَٱلْمُقِيمِينَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾، وعن قوله في المائدة ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَٱلَّذِينَ هَادُوا۟ وَٱلصَّٰبِـُٔونَ﴾، وعن قوله: ﴿إِنْ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ﴾، فقالت: يابن أُختي هذا كان خطأً من الكاتب. وقرأَ أَبو عمرو ﴿إن هذين لساحران﴾، واحتج أَنه بلغَه عن بعض أَصحاب محمد ﷺ أَنه قال: إِنَّ في المصحف لحناً، وستُقِيمُه العرب)[4]. إِذا كان الخلاف قد وصل إِلى هذا فليس هناك ما يوجب الطعنَ فيمن اجتهد في تفسير قول نحوي، أَو أَعطى حكماً نحوياً في نص أَدبي، أَو آية قرآنية إِذا لم يخرج عن المأَلوف في عرف النحاة.

والخلاف بين النحاة أَمر مشهور في مظانه، وسببه الرئيس هو الاجتهادات في المادة النحوية، كالخلاف بين البصريين والكوفيين، والخلاف بين البصريين أَنفسهم، ولا نجد كتاباً في النحو يخلو من ذلك، وليس هذا مقصوراً على المتقدمين، وإِنما هو من حقِّ كل إِنسان وفي كل عصر، فالله، جلت قدرتُه وعظمت، منح الإِنسان العقل والقدرة على التدبر والتفكر، والطريق مفتوحة لكل باحث جاد ومخلص أن يبتكر، ويجتهد في عمله.

ويقول الدكتور أَحمد مكي الأَنصاري في هذا المقام: (إِن الابتكار في «أَبسط» معانيه هو الإِتيان بشيء جديد لم يكن مأَلوفاً من قبل، لهذا ينبغي أَن نترفق بالباحثين المخلصين المؤمنين المتفانين. . . . كما ينبغي لنا أَن نراقب الله في ضمائرنا، فلا نقسو على الباحثين الذين يحاولون اقتحام المصاعب، وارتياد المجهول، ليقدموا لنا شيئاً جديداً أَو شبه جديد. . . . ونخاف الله ونخشاه قبل أَن نلقي التهم أَو نصدر الأَحكام، وأَن نتلمس المعاذير. . .)[5].

---

(3) انظر المسائل المختصرة للبرزلي.

(4) الفراء 2/ 183.

(5) نظرية النحو 32.

ويقول الدكتور رفيدة في أَحد أَسباب كتابة هذا التقرير: (وقد قرأت هذه الأَبحاث بإمعان وتجرد ونظر جاد فوجدتها تستوجب مني كتابة هذا التقرير الطويل الملآن بالتحليل والنقد وبيان الأَخطاء وتصويبها مريداً بذلك إِحقاق الحق، . . . . وقد أَقول: والذود عن الكتاب العزيز: القرآن الكريم) الدعوة: 13/ 425.

يظن قارىء هذه الأَسطر أَن هناك الكثير من الملاحظات والتصويبات التي ستقدم، في حين أَن ما جاء به الزميل من ملاحظات في الأَبحاث الثلاثة معدودة، وغير ذلك استطرادات، وقد ترك الكثير من غير تعليق عليها.

أما قوله بأَنه قد يسعى إلى الذود عن القرآن الكريم، وما جاء به في طيات النقد من أَن القرآن مظلوم، فهي كلمة تذهب بالقارىء إِلى أَن الباحث قد نال من القرآن، وهنا يستفسر عن أَولئك الأَساتذة الأَفاضل الذين قرأُوا تلك الأَبحاث، أَلم يلتفتوا إِلى ما جاء فيها، ويثأَروا له، أَم لم يكن لهم الحرص الشديد في الدفاع عن كتاب الله، أَم جاز لمجلة كلية الدعوة الإسلامية ـ التي تصدر في بلاد العروبة والإسلام أَن تنشر أَبحاثاً تنال من القرآن؟!

ونقول: متى كان الخلاف في أَصل الاسم الموصول مساساً في القرآن؟ أَو مجيء القَسم على أَربعة أَنماط هو مأخذ على القرآن؟ والقول بالزائد لم يكن الباحث منفرداً به، فتلك كتب التفسير والإعراب قد أَمتلأت بهذا المصطلح، أَما كلمته بأَنه قد يسعى إِلى الذود عن القرآن، فنترك الرد عليها، والله المستعان على ما يصفون.

ويقول في الصفحة نفسها (زاعماً أَن ما يقرره الفراء وتحلل به الأَساليب لا ينطلق فيه من قاعدة نحوية، وإِنما يدعوه إِليه المعنى وحسه اللغوي كأَنه لم يدر أَن هذا الإمام هو الإمام الفعلي الثاني لمدرسة الكوفة النحوية، . . .).

نحن لم ننكر أَن «المعاني» هو المصدر الأَول والأَساس في الرجوع إِلى الوقوف على النحو الكوفي، وقد أَشرنا إِلى أَهميته في أَول مبحث القسم، في قولنا (لم تحكم الفراء في معالجته القسم قاعدة نحوية ينطلق منها في تعريف ما هو قسم، وإنما كان يحكمه في معالجته النص القرآني ما يمليه عليه حسه اللغوي

والذوق السليم) الدعوة: 10/310، مما جاء في بحث الاسم الموصول قولنا: (. . . وذلك أن مِن النحاة مَن يهتم بمعالجة القضية النحوية من خلال فهمه للنص، ولا ينطلق من قاعدة نحوية تحكمه في هذا الموضوع، وهو الأسلوب الغالب عند الفراء، فقليلاً ما يحكم هذا العالمُ نفسَه بقاعدة نحوية) التواصل م1/ ع1 49.

فنحن لم ننكر أن الفراء كان ينطلق من قواعد نحوية عامة؛ لكنه في كثير من الموضوعات لم يخضع لقاعدة بقدر ما ينجر إلى المعنى، ويُخضع الإعرابَ إلى المعنى والشواهد على ذلك كثيرة نذكر بعضها:

أجاز أن تكون «ما» اسماً موصولاً للعاقل وغيره، من غير تكرار لها، وجعل لذلك شرطاً هو وجود «مِن» الجارة، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلْأَرْضِ مِن دَآبَّةٍ﴾ [النحل: 49]، فـ «مِن» هي التي منحت «ما» الثانية هذا المعنى؛ لأنها مبهمة غير مؤقتة؟[6]، ومن هذا إعرابه لـ «هم» في قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مَّا هُمْ﴾ [ص: 24]، في محل نصب على المفعولية لفعل محذوف، والجملة صلة الموصول لـ «ما»[7]، فأي قاعدة أذهبت الفراء إلى هذا الإعراب؟ ويتضح هذا أكثر فيما جاء به الفراء من أوجه الرافع للمبتدأ أوجزها:

منها أنه أجاز الرفع بالخبر[8]، كما أجاز رفعه بالابتداء لا بحرف الجر[9]، وأجاز رفعه بحرف الجر[10]، وأجاز الرفع على الاستئناف[11]، وأجاز الرفع بـ «مع»[12]، والرفع باللام المحذوفة[13]، وأنه مرفوع بما عاد على المبتدأ[14]،

(6) انظر الفراء 2/ 103، وبحث الاسم الموصول مجلة التواصل اللساني م 7/ع1.
(7) انظر الفراء 2/ 400، وبحث الاسم الموصول.
(8) انظر الفراء 3/ 246.
(9) انظر الفراء 1/ 193، 1/ 198.
(10) انظر الفراء 1/ 195.
(11) انظر الفراء 2/ 99.
(12) انظر الفراء 2/ 297.
(13) انظر الفراء 3/ 299.
(14) انظر الفراء 2/ 99.

وأنه مرفوع بفعله[15]، أي قاعدة تحكم الفراء؟ والذي نريد قوله: إن الفراء مجتهد في كثير من أحكامه، وهو بحق يمثل اتجاهاً نحوياً قائماً بذاته، ووصفنا للفراء لا يختلف عن وصفِ الدّكتور حيث قال: (فهو الإمام الثاني لمذهب الكوفة، والعالم المتمكن الواسع المعرفة بكلام العرب ذو العقل المتفلسف...)[16].

وقوله بأنها تخلو من الأُسس التي (تناول بها أئمة النحو الكبار هذه الموضوعات) الدعوة/ 13: 425، فلا نعلم أيُّ الأُسس ينطلق منها؟ والبحوث المنشورة مقومة علمياً[17]، فإنْ أراد بكلامه هذا ما تقدم به الباحث في بعض الموضوعات من تصور لبعض القضايا والاجتهاد فيها كقوله بزياد «ما» و«إلا» وغيرها، وأنه عالج القسم في أربعة أنماط إلى غير ذلك، فهذا يعني أن كلَّ تصور يخرج به الباحث عما سجله النحاة يعدُّ تجاهلاً في الأُسس، وأن الباحث عنده يخبط خبط عشواء هكذا ينظر إلى المجد في قراءة النص والاجتهاد في فهمه، وكأنه مروق في الدين.

هذا وإن الزميل أشار في الفقرة «ب» إلى أنه لا يتعرض إلى كل ما سجله من ملاحظات، فإن صح هذا، فلماذا جاءت ثلاث ملاحظات في البحث الأول، واستطرد كثيراً في الثاني والثالث، حتى نالا ثلاثين صفحة على الرغم من قلة ملاحظاته فيهما؟ ولنقفُ ما تقدم به الدكتور الفاضل من ملاحظات من خلال الأبحاث نفسها:

---

(15) انظر الفراء 1/ 169، 1/ 197.

(16) انظر النحو وكتب التفسير 1/ 185.

(17) الأبحاث المنشورة من خلال كتاب الفراء هي: الضمير العائد في القرآن، مجلة المعارج ع9، ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين، مجلة التواصل م3، ع2، نظرة الفراء للاشتغال، مجلة جامعة قسنطينة ع4، الجملة الشرطية في القرآن، مجلة كلية التربية ع21، الاسم الموصول وصلته، مجلة التواصل م4 ع1، أساليب القسم في القرآن، مجلة كلية الدعوة ع10، أنماط الإضافة في القرآن انظر النحو الكوفي د. كاظم إبراهيم ص7.

الملاحظات المقدمة في بحث الاسم الموصول وصلته:

لقد عاب على الباحث أنه لم يقدم بياناً كاملاً لهذه الأسماء وعددها وأنواعها، وحقيقة تثنيتها وجمعها وإعرابها، وإنما يجد القارىء طائفة من النصوص المتعلقة غير المرتبة، مفسرة حسب ما ظهر للباحث الفاضل. . .

وكأنه يريد الحديث عن الأَسماء الموصولة، وكأنها مُسْتَقَاة من كتاب مبوب في النحو، وهو يعلم أن مصدر هذا البحث هو معاني الفراء الذي وصفه بأنه كتاب تفسير أكثر منه كتاباً في النحو، علماً بأن موضوعات الباب الواحد في النحو متناثرة فيه، وليس كل ما جاء في أبواب النحو محكوماً بأن نقف عليه فيه، ولهذا إننا عالجنا القضايا التي أثارها الفراء في كتابه المعاني، لا غير، ونشير إلى أن ما طالبنا به نفتقده في كتابه «النحو وكتب التفسير»، حين تعرض للفراء، أما قوله «إنها غير مرتبة ومفسرة حسب ما ظهر للباحث الفاضل»، فردُنا هو أن الترتيب واضح كل الوضوح، بل أكثر وضوحاً من بعض الأبحاث التي تناولت الفراء. وإليك ذلك مختصراً:

لقد جاء البحث في ثلاثة مباحث، وعلى النحو الآتي:

المبحث الأول: الأَسماء الموصولة، فجاء الكلام أولاً في «**الذي، واللذان، والذين**» وتناولنا في أصل «الذي» ودخول الألف واللام عليه، وجعلنا من هذا التأصيل «الذين»؛ لأنه تكلم فيه، وضممنا إليهما «اللذان» وذكرنا أن الفراء أنزل «الذي» منزلة اسم الفاعل، وأنه أجاز أن يكون بمنزلة «ما» المصدرية، وهذا كله لم يخل من التحليل، ومن ثَمَّ جاء الكلام في نون «اللذان»، والقراءات فيها من خلال كلامه في «هذان»، وأجاز أن يعرب بالألف رفعاً ونصباً وجراً، وجاء الكلام في إعراب «الذين»، وبينا أن أصله «الذي» عند الفراء، ثم زادوا نوناً، وذهب إلى أنه مبني، وذكر أن كنانة يقولون «اللذون»، كل هذا والدكتور رفيدة يشير إلى أننا لم نتعرض إلى إعراب هذه الأسماء، ومن ثَمَّ وقفنا على «**التي**»، و«**اللاتي**»، و«**مَن**» و«**ما**»، وجاء الكلام في «**أيّ**» أيضاً.

وجاء **المبحث الثاني** الذي خلا من ملاحظات الدكتور الفاضل في قضايا الاسم الموصول، وجاء متسلسلاً على النحو الآتي: أولاً حذف الاسم

الموصول، ثانياً: الاسم الموصول يفيد معنى الشرط، ثالثاً: مجيء الاسم الموصول مبتدأً، خبره معرف بالألف واللام، رابعاً: ما يُنزَّل منزلة الاسم الموصول، خامساً: توكيد الاسم الموصول، سادساً: النعت بالاسم الموصول، سابعاً: نداء الاسم الموصول، ثامناً: «ماذا»، و«مَن ذا».

وتناولت في **المبحث الثالث** صلة الموصول، وقد خلا من ملاحظاته، وجاء متسلسلاً على النحو الآتي:

أولاً: جواز أن يدل الفعل الماضي في الصلة على المستقبل، ثانياً: حذف صدر الصلة، ثالثاً: إعراب صلة الموصول، رابعاً: حذف الصلة، خامساً: حذف الضمير العائد على الاسم الموصول، سادساً: دخول الألف واللام على الاسم الموصول وصلته، سابعاً: حصر الصلة، وأخيراً جاءت هوامش البحث. مشيراً فيها إلى بعض المصادر، وفيما يحتاجه النص، فجاءت الإشارة إلى كتاب سيبويه، ومعاني الأخفش، ومعاني الزجاج وغيرها من المصادر.

كل هذا والدكتور الفاضل يوسم البحث بأنه طائفة من النصوص غير المرتبة، وأنه يخلو من القواعد والأُسس التي تناول بها أئمة النحو الكبار، وكنا نأمل أن نقف على هذا الترتيب في كتابه.

أما الملاحظات التي ذكرها الزميل الفاضل في هذا البحث، فهي محصورة في ثلاث:

الأولى: أنه يخالف الباحث بأن حديث الفراء فيما استشهد به لم يكن لبيان أن الألف واللام زائدة في «الذي»، وإنما يرى أن كلامه كان عن بنائه، الدعوة 13/ 427، ولنقف على ما جاء به الفراء ونحتكم إلى ما نسبه النحاة إلى الكوفيين في هذه المسألة، قال الفراء: («الآن» حرف بني على الألف واللام لم تخلع منه، وترك على مذهب الصفة؛ لأنه صفة في المعنى واللفظ؛ كما رأيتهم فعلوا **في «الذي» و«الذين»، فتركوهما على مذهب الأداة، والألف واللام لهما غير مفارقتين**، ومثله قول الشاعر:

فإن الألاءِ يعلمونك منهم كعلمي مظنوك ما دمت أشعرا

فأدخل الألف واللام على «ألاء»، ثم تركها مخفوضة في موضع النصب؛ كما كانت قبل أن تدخل الألف واللام، ومثله قوله:

وأني حُبستُ اليومَ والأمسِ قبلَه ببابِك حتى كادتِ الشمسُ تَغرب

فأدخل الألف واللام على «أمس»، ثم تركه مخفوضاً على جهته الأولى...)[18].

فقد شبه الفراء دخول الألف واللام على «الآن» وبناءها بدخولهما على «الذي» وبنائه، وكذا «أمس وألاء».

ولا ريب في أن ما نسبته إلى البصريين عن ابن الأنباري في الهامش من أنهم يذهبون إلى أن أصل «الذي» هو «ذي» خطأ، والصواب هو «لذي»، وما أوقعني هو تداخل الكلام بين اسم الإشارة «ذا» والاسم الموصول فيما جاء به ابن الأنباري، **أما تصويبه «لابن الأنباري بـ«الأنباري»، فلا يعد خطأ، والدكتور الفاضل قد خط بيده هذه التسمية حين اقتبس نصاً من السيوطي**[19].

أما الملاحظة الثانية فإنه طرح استفهاماً على لفظة «تستخدم» وإعرابها، وما علاقتها الأعرابية بهما؟ جاء هذا في قوله تعالى: ﴿وَمَآ أَمۡوَٰلُكُمۡ وَلَآ أَوۡلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمۡ عِندَنَا زُلۡفَىٰٓ﴾ [سبأ: 37]، الدعوة 13: 429 علماً بأنه استعمل مصدرها في كتابة 1/ 11.

والجواب هو أننا فسرنا قول الفراء بأنه أجاز أن يستعمل الاسم الموصول «التي» للأموال والأولاد؛ لأنه أنزل الأولاد منزلة غير العاقل وعطفه على الأموال، وما جاء به الزميل ينطلق من كونه جمع تكسير.

أما الملاحظة الأخيرة فهي مقصورة على إعراب «أيّ» في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمۡ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحۡمَٰنِ عِتِيّٗا﴾ [مريم: 69]. وعد الكلام الذي ذكره الباحث فيها غامضاً، الدعوة 13/ 429، وهذا يدفعني إلى ذكر ما قدمناه فيها، وهو: (فقد أثبت ـ أي الفراء ـ جواز نصبها ورفعها، ولكل معناه، إذ ذهب في الأول إلى أنها مفعول به للفعل «لننزِعَنّ»، ولم يصرح بمعناه، وليس من شك

---

(18) الفراء 1/ 467.

(19) هناك من يذكر أبا البركات بابن الأنباري، ومنهم الدكتور الفاضل في كتابه النحو: انظر 1/ 84.

أَنها اسم موصول قد اكتفى بالجار والمجرور) التواصل م4/ع1: 49، وأشير إلى أَنه وقع خطأ في «قد اكتفى»، والصواب «لم يكتف» وهذا واضح من نصب «أَي».

وذكرنا في رفعها ثلاثة أَقوال، أَحدها أَن الفراء رفع «أي» على أَنها اسم استفهام لتعلق الفعل «لننزعنَّ» عن العمل، والثاني فسرنا فيه قول الفراء (لننزِعَنّ من الذين تشايعوا على هذا ينظرون بالتشايع أَيهم أَشد على الرحمن عتيا) م4/ ع1: 49، بأنه أَعرب «أَي» بإعراب الضمير المتصل في «تشايعوا»، وهذا يعني أنها اسم موصول. أما الوجه الثالث من الرفع لـ«أي»، فقد أَطال الدكتور رفيدة القول فيه، ونعت الباحث بقوله: حتى إنه ـ أي الباحث ـ في بعضه اقتصر على إثبات عبارة الفراء دون تفسير كما في «ص50»، التي ذكر فيها الوجه الثالث من وجوه إعراب «أَيهم»، وهذا الوجه يجعل «لننزعنَّ» بمعنى لننادينَّ، فيكون معلقاً عنها عاملاً في المعنى لا في اللفظ، وقد استبعده الفراء، وهو منسوب إلى شيخه الكسائي نسبه إليه العلامة أَبو حيان.... ولكن ليس من منهج هذا الباحث التوثيق والمقارنة... ولذلك قال عن هذا القول: قول الكسائي: «فقد أَجاز ـ الفراء ـ رفع «أَي» على النداء» قال هذا القول بعد أَربع صفحات من الكلام السابق، وهو واضح الخطأ في النسبة والإعراب، والصواب أَنها منصوبة محلاً بـ «لننادينَّ» الذي فسر به الكسائي «لننزعن») الدعوة 13/ 429 ـ 430.

الرد على هذا النص الطويل وما اختصر منه من تعليق زميلنا الفاضل يكون على النحو الآتي:

أَولاً: أَن الفراء لم ينص على أَن هذا القول هو للكسائي، ولم يقطع الباحث به قال: (والوجه الثالث في الرفع، فقد صرح الفراء أَنه غير المقصود) التواصل م4/ع1: 50.

ثانياً: أَنه ذكره بعد أَربع صفحات؛ لأَنه احتمل أَن الفراء يريد «بالنداء» أَنه أَنزل «أَي» منزلة المنادى، فتناولها مع نداء الاسم الموصول. ولم يقطع به، إذ قال الباحث: (**ويمكن أَن نضم...**) التواصل م4/ع1: 54.

ثالثا: أَننا لا نعلم لماذا ترك الأُستاذ الدكتور ما تقدم من مصادر على البحر المحيط وأَخذ به فقط؟ ولماذا لم يذكر ما في البحر مما يحتمل أَنه من قول

الفراء، ويتهم الباحثَ في مثل هذا، قال أبو حيان: (**ومذهب الكسائي أن معنى «لننزعن» لنناديَنّ، فعومل معاملته، فلم تعمل في «أي» انتهى، ونُقل هذا عن الفراء**...)[20]، ويحتمل من النص أن قول الكسائي نُقل عن الفراء، وهذا لم نقف عليه عنده، وإن أراد أبو حيان أنه قول الفراء، فهو الأرجح ـ وكما سيأتي ـ فإنه نُسب هذا القول إلى الفراء نفسِه ممن تقدم أبا حيان من النحاة.

رابعاً: أنه يزعم أن الباحث لم يرجع إلى المصادر في هذه الآية، ونحن نذكره بأننا أحلنا الرجوع إلى بعض المصادر التي تعرضت إلى إعراب هذه الآية الكريمة في هامش (30).

خامساً: أن المصادر التي وقف عليها الباحث والمتقدمة على صاحب البحر تشير إلى أن القول الذي نسبه الدكتور الفاضل إلى الكسائي هو قول الفراء نفسه، **قال النحاس**: (قال الكسائي «لننزعن» واقعة على المعنى كما تقول: لِبستُ مِنَ الثياب.... **وقال الفراء: المعنى ثم لننزعنَّ بالنداء، ومعنى «لننزعنَّ لنناديَنّ» إذا كان معناه: لننزعنَّ بالنداء**)[21]، وذكر هذا القرطبي[22]. وإن أراد الزميل التوسع في هذا فليراجع بحثنا «القضايا النحوية»[23] فيما لم يأتِ به في هذه الآية في كتابه[24]. وعليه ألا يتسرع القول حين يصف الباحث في آخر ملاحظاته في هذا البحث، فيقول: (والمنهج العلمي يوجب على الباحث الرجوع إلى الضروري من هذه المسائل والمصادر السابقة، أو ما هو في مستواها، فيأخذ ويستضيء بتفسيرها لأقوال الأقدمين أو يوثق ما يجد فيها من آراء الفراء... ولكنه أبى الغوص في ذلك وفضل الاكتفاء بالشيء الثانوي القليل) الدعوة 13/ 430.

ولا أعلم أن هناك شرحاً وافياً لمعاني الفراء يُرجع إليه، بل إن بعض ما

---

(20) البحر المحيط 7/ 287.

(21) إعراب القرآن للنحاس 2/ 323.

(22) انظر القرطبي 11/ 134.

(23) انظر القضايا النحوية في تفسير القرطبي 61 ـ 64.

(24) كتاب النحو وكتب التفسير 1/ 320، 1/ 485.

ينسب إليه وإلى الكوفيين كان خطأ، منها ما جاء في تركيب «إلا» بأنها مركبة من «إنَّ» التي تفيد التوكيد، و«لا» النافية، وثبت لنا أنها «إنْ» النافية[25]، ومنها ما نسب إليهم جواز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إليه بغير الظرف، وثبت لنا أن الفراء لا يخالف البصريين[26]، ومنها مخالفتهم للبصريين في جواز النصب بعد «إذا» الفجائية، وثبت لنا أن البصريين أنفسهم قالوا بالنصب[27]، ولهذا فإنه من الصعب الاحتكام إلى تلك الكتب في كل ما نسب إلى الكوفيين.

الملاحظات المقدمة في بحث الصلة في القرآن الكريم

لم تخل الملاحظات التي ذكرها الزميل من حرص على القرآن حتى آل به الأمر إلى أن يقول: (مسكين القرآن، إنه لمظلوم) الدعوة 13/ 435، ويصف الباحث بأنه لم يأخذ بالأسس والقواعد التي بنى عليها النحاة جواز زيادة حروف المعاني ومَنْعَ زيادة الأسماء، وقلة زيادة الأفعال، ولم يهتد إلى تعرُّف مناهجهم في الحديث عن حروف الزيادة، ومن ثَمَّ يذكر الخلاف بين النحاة في عددها، ويذكر عن الزركشي أن الأكثرين ينكرون الزيادة في كتاب الله، **وينقل عنه أن مصطلحي «صلة» «وحشو» من عبارة الكوفيين من دون الرجوع إلى ما أشرنا إليه في بحثنا «الصلة» من أن مصطلح «حشو» من استعمال سيبويه والأخفش أيضاً** الدعوة 13/ 431 ـ 432.

أما القول في الحروف الزائدة وعددها، فنقول: إن النحاة وغيرهم من المتقدمين قد اختلفوا في عددها في القرآن، وهذا ينجلي وضوحه لمن يقف على إعراباتهم لآيات القرآن الكريم، والأخفش الأوسط ـ في كتابه معاني القرآن ـ يذهب إلى أكثر مما ذهب إليه سيبويه؛ وهي عنده أحد عشر حرفاً، نذكرها مع الصفحة التي ذُكرت فيها من دون تكرار ما قيل في أكثر من موضع، وهي:

«ما» (53)، و«مِنْ» (98 ـ 99) ـ ونشير إلى أنه نص على أن زيادتها في

(25) انظر الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي 45.

(26) النحو الكوفي ص 54.

(27) انظر المسألة الزنبورية، مجلة كلية الدعوة 12.

القرآن كثيرة ـ، و«**إنْ**» الواقعة بعد «**ما**» **واللام** بعد «إنْ» (112 ـ 113)، و«**أنْ**» **غير العاملة** الواقعة بعد «لَمَّا» (180)، والتي تقع قبل «لو» (114)، **والفاء** (124)، **وهمزة الاستفهام** مع الواو (141)، ونشير إلى أنه نص على أن زيادتها في القرآن كثيرة، و«**أنْ**» **العاملة الناصبة** (180)، **والكاف الجارة** (182) و«**لا**» (294)، **والواو** (457).

وكذا القول في زيادة الأفعال والأسماء، وما تضمن بحث «الصلة» يشير إلى هذه الحقيقة. فالزائد في المصطلح النحوي واقع في القرآن، والخلاف حاصل، غير أن الدكتور الفاضل لم يتحقق من كثير من القضايا، حتى إنه نقل عن الزركشي بأن ابن الخباز قال عن **ابن السراج بأنه كان يرى (أنه ليس في كلام العرب زائد)** الدعوة 13/ 432، ولو تحقق من هذا لوجد أن ابن السراج في كتابه «الأصول» **قد قال بزيادة «لا»**[28]، **وزيادة «مِن»**[29]، **وزيادة الباء**[30]، **وزيادة الكاف**[31]. **بل إنه أفرد في الجزء الثاني من كتابه باباً للملغى والزائد.**

ويقول الزميل في الباحث أيضاً: (ولا يتحرج في القول بالزيادة في أفصح نص، وأعلاه في أساليب ونصوص لم يقل أحد من النحويين بالزيادة فيها، . . . وهو مما يُعَد اعتداء على كتاب الله) الدعوة 13/ 433.

والرد على هذا بأن ما اجتهد به النحويون، وكذلك المفسرون من القول بزيادته لم يُنزَّل به قرآن، وإنما كان من اجتهادهم، وما توصلوا إليه من فهم للنص، ومن خلال إعرابهم، بدليل أنهم اختلفوا في الزائد وعدده. هذا وإن ما قالوه كان محصوراً في الجانب الإعرابي، بل **وصل الأمر في بعضهم إلى الطعن في القراءات السبع، كل هذا يحصل، ولم يقل فيهم أحد ما قاله بنا الزميل بأنه اعتداء على كتاب الله، وقوله هذا يلزمه أن يقول فيهم ما قاله في الباحث**، فلماذا يُنظر إلى أن ذلك كان مجازاً لهم دون غيرهم؟ علماً بأن الخلاف لم يكن بين النحاة فحسب، وإنما كان بين الفقهاء أيضاً كاختلافهم في قول الصحابة في

(28) انظر الأصول في النحو 1/ 401.
(29) انظر المصدر نفسه 1/ 410.
(30) انظر المصدر نفسه 1/ 413.
(31) انظر المصدر نفسه 1/ 438.

البسملة في أول فاتحة الكتاب، (وهل كانوا يعدونها آية منها، فيجهرون عند قراءتها أو يخفونها، أو يسقطونها، فلا يرونها آية...)[32]. هذا وإن مدار بحثنا كله كان ينصب على الزائد نحوياً الذي يفيد التوكيد، والله أعلم بذلك. ولنقف على ما جاء به الزميل من نقد.

وكان أولها في المصطلحات، فإنه ينص على الأربعة الأولى، وهي: الزائد، وصلة، ولغو، وحشو، ويأخذ على البقية لعدم شيوعها، وهي: «الفضل، فصل، عماد، ملغاة، كافة» الدعوة 13/ 433.

ونقول للزميل الفاضل: كان عليه أن يقدم لنا الفرق بين الزائد، والملغاة، من حيث الغرض، وإن فرق بينهما النحاة من خلال الإعراب في بعض الأدوات؛ لكنهم لم يفرقوا بينهما من خلال الاستعمال، **وهذا ابن السراج فقد عقد في الجزء الثاني من كتابه «الأصول في النحو» بابا عن الزيادة والإلغاء، ولم يفصل بين المصطلحين فاصل، إذ كان يطلق على الملغى اسم «الزائد»**، ونحن لا نجد فرقاً بينهما من حيث إن كلاً منهما يؤدي غرضاً ـ في الغالب ـ لا يختلف عن الآخر، وهو التوكيد، والزائد أقرب إلى هذا المعنى من الملغى.

ومصطلح فضل لا يختلف في دلالته عن «الزائد» وهو كوفي، وإن لم يشتهر، فذكره موجب لحاجة الباحثين إليه، ولا ننسى أن الكتب القديمة قد وقعت في تفسير خاطئ لبعض المصطلحات، كمصطلح «عماد»، وسيأتي بيانه.

أما مصطلح «فصل» الذي يقابل «عماد»، فقد نص الأخفش وابن السراج والنحاس والقرطبي على أنه زائد، وأخيراً مصطلح «كافة» وهو مقصور على «ما» وإذا ما أطلق فإنه ينصرف القول إلى «ما» الزائدة التي تكف عن العمل.

ما جاء به من ملاحظات في الزيادة في الحروف:

يأخذ الدكتور على الباحث بأنه لم يتناول الحروف الزائدة على المنهج الذي سار عليه النحاة الذين كتبوا في هذه الحروف الزائدة، وهو عنده (أسلوب مبعثر وغير وافٍ بالتفصيل والمواضع أو الشروط) الدعوة 13/ 439.

---

(32) حكم البسملة في الصلاة 7.

نقول: إن طرح أيِّ موضوع في أي تخصص لا يلزم الباحث بأَن يلتزم بالمنهج الذي رسمه القدماء، وله أن يتناوله بتصور آخر، وهذا لا يخفى على الزميل، وخاصة أنه ممن كتب في (دراسة مناهج البحث العلمي) الدعوة 6/ 145.

هذا وإن النحاة لم يعالجوا الحروف الزوائد من خلال ما كان عاملاً، فيلغى عمله بزيادة حرف، ويفيد هو والحرف المزاد دلالة أُخرى، أَو من خلال الزائد الذي لا يعمل، أَو من خلال الحرف الذي يزاد بين العامل والمعمول، وهذا الاختلاف في عمل الحروف، والتغيير الذي يحصل لبعضها يجعلنا نتناولها على نحو مفصل يختلف عن الكيفية التي تناول بها النحاة الحروف الزائدة كزيادة «ما» و«إلاّ» اللتين تفيدان الحصر، وغيرهما من الأدوات التي تفيد توكيد مضمون جملة، أَو توكيد أَحد ركني الجملة، كزيادة الباء على خبر «ليس»، وهكذا يستمر عرض الزائد بحسب غرضه وموقعه في الجملة، وهذا ما رفضه الزميل الفاضل لمطالبته أَن يُعرض الزائد من خلال ما تناوله النحاة.

ويأخذ على الباحث عبارته (الزيادة في الحروف أكثر منها في الأفعال والأَسماء) بأنها (بداءة غير علمية؛ لأن زيادة الأفعال قليلة غير مبوبة، وزيادة الأَسماء منكرة غير ثابتة) الدعوة 13/ 434. ويظهر في هذه الأَسطر أَن الزميل الفاضل لا ينكر الزيادة في الأَفعال، ولكنه يرى أَنها قليلة، وإذا كان النحاة لم يجعلوا لها باباً، فهل هذا يمنع أَن تبوب، ويشار إليها بأَنها قليلة؟ فالدقة العلمية تقتضي ذلك، مهما كان عددها، أَما قوله بأَن الأَسماء منكرة، فهذا القول لا يُطلق على ما جاء به النحاة كلهم. وندعو الزميل الفاضل إلى أَن يقف على تقسيم ابن السراج حين قال: **(والتي تُلغى تنقسم أَربعة أَقسام: اسم وفعل وحرف وجملة، الأَول: الاسم: وذلك نحو: «هو» إذا كان الكلام فصلاً... وقيل في قوله: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾** «ذلك» زائدة، والثاني الفعل: ولا يجوز عندنا أَن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك، ولكن الملغى نحو: «كان»...، الثالث الحرف: وذلك نحو «ما» في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا نَقْضِهِم ...﴾[33]، فابن

(33) الأُصول في النحو 2/ 257.

السراج لم يشر إلى نسبة الزيادة بينها، ولم ينكرها في الأسماء.

ويضيف الزميل بأن الباحث يأتي (بتقاسيم وتعاريف غريبة غير مفهومة لبترها من كلام النحاة دون استيفاء ما قالوه، والتزام، بما قننوه من مثل قوله: «فالحروف الزوائد. . . مسكين القرآن إنه لمظلوم) الدعوة 13/ 434 ـ 435.

نقول: كان على الدكتور أن يذكر نصاً واحداً قد بتر الباحثُ القول فيه دون أن يستوفي كلامه كله، وأن يذكر تعريفاً غريباً واحداً لما نسبه، وما ذكره الباحث تقسيم للحروف، وليس تعريفاً، ولذا يحيل الرجوع إلى المجلة، وهذا لا يمنع من ذكر بعض الشواهد لتتضح حقيقة ما نسبه الزميل الفاضل إلى الباحث:

إن بعض النحاة الذين تعرضوا إلى إعراب بعض الآيات القرآنية، وبينوا أن الحرف فيها زائد، قد أشاروا إلى الغرض الذي تفيده الزيادة في بعض المواضع، وبعضهم لم يشيروا إلى ذلك، ومن الأول قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، في هذا المقام أشار الباحث إلى أن «ما» عند سيبويه والمبرد زائدة، تفيد التوكيد، وعند ابن هشام استفهامية تعجبية، ومن الثاني «أنْ» في قوله تعالى: ﴿وَمَا لَنَآ أَلَّا نُقَٰتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [البقرة: 246]، فالأخفش يذهب إلى زيادتها، ولم يصرح بما تفيده الزيادة من معنى قال: (فـ «أنْ» ها هنا زائدة كما زيدت بعد «قلما»، و«لَمَّا»، و«لو»، فهي تزاد في هذا المعنى كثيراً، ومعناه: ما لنا لا نقاتلُ، فأعمل «أنْ»، وهي زائدة، كما قال: ما أتاني مِن أحدٍ، فأعمل «مِن» وهي زائدة) الدعوة 9/ 367.

ولنقف على ما جاء به الباحث مما لم يرض عنه الدكتور الفاضل، حيث قال: (فالأخفش قد حد زيادة «أنْ» في أسلوب الشرط، الواقع بالأدوات التي تضمنها النص، وهذا الذي اشترطه قد خلت منه الآية، وهو ما يدعو إلى القول بأنه قد خلط بين «أنْ» الزائدة غير العاملة التي تفيد معنى، وقد تقدم الكلام عنها، وبين «أنْ» المصدرية الناصبة، ومما لم نقف عليه في النص هو أن الأخفش لم يصرح بمعنى هذه الزيادة، وأنه حاول أن يقرب المعنى من خلال كلامه في زيادة «مِن» الجارة، ولم يوفق في ذلك؛ لأن «مَا مِنْ» تفيد استغراق

نفي الجنس، فليس هناك رابط بين زيادة «أَنْ» وزيادة «مِن»، والخلاف في دلالتها وعملها واضح. . .) الدعوة 9/ 367. فأين البتر؟ وأين المس بكلام الله حتى يشار إليه بأنه مظلوم، وأنه مسكين؟

ومما لم يرتضه الأُستاذ الفاضل هو القول بزيادة «ما» و«إلا»، ويطيل الكلام فيه، ويعيب على الباحث قوله (**ولو جردنا النصوص التي مرت من هذه الأَدوات لما تغير المعنى سوى أَنها تخلو من أُسلوب التأكيد، أَما إِعرابها فلم يتغير، في كلتا الحالتين سواء أَقترنت هذه الجمل بهذه الأَدوات أَم لم تقترن**) ـ ويقول في هذا التعليل (فإِن استعماله يكون من العبث، ويكون مُنزِّل القرآن أَول العابثين. . . .) الدعوة 13/ 435.

والردُّ على كلام الزميل المتقدم يكون بالنقاط الآتية:

أَولاً: أَن الزميل الفاضل لم يذكر الكلام الذي تتضح به رؤية الباحث.

ثانيا: أَن الباحث استثنى أُسلوب التوكيد من المعنى الذي لم يتغير، والذي يقصد به الإِعراب، وقوله (ولو جردنا **النصوص. . . لما تغير المعنى سوى أَنها تخلو من أُسلوب التوكيد**) لا يختلف عن قول الأَخفش في «إِنَّ» حين قال: (لأَن قوله: **إِن زيداً منطلقٌ، و: زيدٌ منطلقٌ، من غير أَن يكون فيه «إِنَّ» في المعنى سواء**)[34]، ومثل هذا قال به ابن السراج في تعريف الإِلغاء حين قال: (**إِنما هو أَن تأتي الكلمة لا موضع لها من الإِعراب إِنْ كانت مما تعرب، وإِنها متى أُسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإِنما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أَو تبياناً**)[35]، ونُذكّر أَن ابن السراج لم يفصل بين الملغى والزائد.

ثالثا: أَن ما أَراده الباحث من تجريد الأَدوات من الأَساليب المتقدمة ما أَراده سيبويه في قوله: (فأَما الوجه الذي يكون فيه الاسم بمنزلته قبل أَن تلحق

(34) معاني الأَخفش 262.

(35) الأُصول في النحو 2/ 257.

«إلا»، فهو أن تدخل الاسم في شيء تنفي عنه ما سواه، وذلك قوله: ما أتاني إلا زيدٌ، وما لقيتُ إلا زيداً، وما مررت إلا بزيدٍ، تَجري الاسم مجراه. . .)[36]، وما أراده المبردفي قوله: (. . . أن يكون الكلام محمولاً على ما كان عليه قبل دخول الاستثناء، وذلك قولك: ما جاءني إلا زيدٌ. . . . فإنما يجري هذا على قولك: جاءني زيدٌ)[37]. وهو قول الفراء أيضاً[38]، **وهذا قول الجرجاني أحد أئمة البلاغة الذين احتكم إليهم الزميل الفاضل، قال: (. . . فالأول ما ذكره من أن يكون ما قبل «إلا» مفرغاً لما بعده، كقولك: ما جاءني إلا زيدٌ. . . فهذا بمنزلة أن تقول: جاءني زيدٌ)**[39].

رابعاً: أن أكثر النحاة قد جردوا النص من الزائد، وأشاروا إلى عدم تغير المعنى، منهم الفراء في أكثر من آية، قال: (﴿عَمَّا قَلِيلٍ . .﴾ يريد عن قليل. .)[40]، وابن السراج قال: (. . . فمن ذلك قوله: ﴿فَلَآ أُقۡسِمُ بِرَبِّ ٱلۡمَشَٰرِقِ وَٱلۡمَغَٰرِبِ﴾ **إنما هو: فأُقسم**، يدلك على ذلك قوله: ﴿وَإِنَّهُۥ لَقَسَمٞ لَّوۡ تَعۡلَمُونَ عَظِيمٌ﴾، وكذلك قال المفسرون في قوله: ﴿لَآ أُقۡسِمُ بِيَوۡمِ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾، **إنما هو: أُقسم**)[41]. والنص يشير إلى أنه قول المفسرين أيضاً.

خامساً: أن الباحث لو أراد كما ادعاه الزميل الفاضل لما أطلق مصطلح «الحصر» عليه، قال الباحث: (ومما هو عامل فيلغى عمله بزيادة حرف، **وعندها يفيد مع الحرف الزائد معنى آخر هو الحصر**) الدعوة 9/ 360.

والقول في زيادة «لا» و«إلا» و«هل» و«إلا» لا يختلف عما تقدم ما دامت هذه الأدوات يفدن الحصر، والشواهد على ذلك تضمنها البحث وفي هذا

---

(36) الكتاب 2/ 310 ـ 311، وانظر بحث الاستثناء 227 ـ 240.

(37) المقتضب 4/ 389.

(38) انظر الفراء 1/ 167.

(39) المقتصد في شرح الإيضاح 635، وانظر بحث الاستثناء 228 ـ 229.

(40) الفراء 1/ 21.

(41) الأصول في النحو 1/ 401.

المعنى لـ «هل» يقول الفراء: (هل أَنتَ إلا ذاهبٌ لتلعبا، ذهب بـ «هل» إلى معنى «ما»)[42]، ومنه قول دريد بن الصمة:

وهَـلْ أَنـا إلاَّ مِـن غَـزِيَّـةَ إنْ غَـوَتْ غَـوَيْـتُ وإنْ تَـرشـد غَـزِيَّـةُ أَرشـد

قال المرزوقي: (وقوله: «وهل أنا» هو مذهب النفي، وإن كان استفهاماً، ولذلك تبعه «إلا»، كأنه قال: ما أنا إلا من غزية في حالتي الغي والرشاد)[43].

ونقول: ليس هناك ما يمنع مجيء «إلا» زائدة لتضمنها معاني أُخر ذكرها النحاة[44]. ونذكّر بأنهم قد فرقوا بينها إذا كان الاستثناء متصلاً، وبينها إذا كان الاستثناء منقطعاً؛ لأنها تفيد معنى «ولكن»، وهي في استثناء العدد، تفيد الزيادة، أو النقصان[45].

«إلا» زائدة عند بعض النحاة

ويؤكد قولنا بزيادتها ما جاء به بعض النحويين، **فقد نص الزمخشري على زيادتها في الحصر في قوله تعالى:** ﴿إِن نَّقُولُ إِلَّا اعْتَرَاكَ بَعْضُ آلِهَتِنَا بِسُوءٍ﴾ [هود: 54]، قال: («اعتراك» مفعول «نقول»، و«إلاَّ» لغو)[46]. **ونسب الزمخشري إلى سيبويه أنه ذهب إلى أن «إلا» في هذا النمط ـ المفرغ ـ لغو**[47].

وتزاد في غير هذا النمط، فقد نصّ ابن جِنّي على زيادتها، ونسب ابنُ هشام والمراديُّ هذا القولَ بزيادتها إلى الأَصمعي وابن جنّي، وفسر ابن هشام ما استشهد به على زيادة «إلا» بأنه من المفرغ[48].

---

(42) الفراء 1/ 4.

(43) شرح ديوان الحماسة للمرزوقي 815، والمصدر 1438، وانظر بحث الاستثناء 241.

(44) انظر بحث الاستثناء 48

(45) انظر بحث العدد استثناؤه ودلالته، مجلة العرفان ع/ 7 ـ 8.

(46) الكشاف 2/ 275، وانظر بحث الاستثناء 244.

(47) انظر الأَحاجي النحوية للزمخشري 39.

(48) انظر المحتسب 1/ 328 ـ 329، المغني 101 ـ 102، الجنى الداني 480 ـ 481، البحر المحيط 2/ 108، بحث الاستثناء 244.

ونضيف إلى هذا كله تكرار «إلا»، قال سيبويه: (ولو قلت: ما أتاني إلا زيدٌ، إلا أبو عبد الله كان جيداً... لأن هذا يكرر، كقولك: رأيتُ زيداً زيداً)[49]، فـ «إلا» زائدة؛ لأن حكمها حكم «لا» في العطف على المنفي.

«إنَّ» زائدة عند بعض النحاة

ومما جاء به الدكتور الفاضل رفضه القول بزيادة «إنَّ»، علماً أنه ذكر عن أبي عبيدة قوله: (**و«إنَّ» من حروف الزوائد**)[50]. فإن قول أبي عبيدة وقول الباحث، يقتربان من قول الأخفش الذي تقدم وهو: (... **لأن قوله: إنَّ زيداً منطلقٌ، و: زيدٌ منطلقٌ، من غير أن يكون فيه «إنَّ» في المعنى سواء**). ويختلف الباحث عنهما بأنه صرح بأنها تفيد التوكيد، والتفكير النحوي جر الفيلسوف الكندي إلى مثل هذا القول في «إن» ابتداء[51].

اللام زائدة

أما عن زيادة اللام فنحتج بكلام الجرجاني: (وأما جعلها إذا جُمع بينها وبين اللام نحو: إنَّ عبدَ اللهِ لقائمٌ، للكلام مع المنكِر، فجيد؛ لأنه إذا كان الكلام مع مُنْكِرٍ كانت الحاجة إلى التأكيد أشدَ، **وذلك أنك أحوج ما تكون إلى الزيادة في تثبيت خَبرك**...)[52]. فإن قوله «إلى الزيادة» لخير دليل.

«إنَّما» زائدة

أما الكلام في زيادة «إنما» فيقال فيها ما تقدم في «إنَّ»، كما أن الباحث قد أشار إلى أن الخليل قد شبهها **بالفعل الملغى** الدعوة، 9/ 362، والزميل الفاضل لم يتطرق إلى هذا، واكتفى بعدم القبول بزيادتها لمعنى.

«مِنْ» تزاد بعد نفي وموجب، والمجرور معرفة عند الكوفيين

---

(49) الكتاب 2/ 341، وبحث الاستثناء 295.

(50) النحو وكتب التفسير 1/ 169.

(51) انظر دلائل الإعجاز 242.

(52) المصدر نفسه 501.

وجاءت ملاحظته عن زيادة «من» الجارة، فقال: (ذكرها ـ الباحث ـ في وسط الكلام (ص361) قائلاً: [وقد تزاد «من» الجارة على بعض الأَساليب المتقدمة] وهو يقصد أَساليب القصر السابقة، وليس ذلك بشرط، وإنما تطرد زيادتها إذا دخلت في سياق نفي أَو شبهه) الدعوة 13/ 437.

إن الزميل فهم من النص السابق أَن هناك شرطاً، وحكم على ما فهمه أَنه ليس بشرط، ولا نعلم: من أَين جاء بهذا الشرط في زيادة «مِن»؟ والباحث قد استعمل الحرف «قد» الذي يفيد التقليل. وسيناقض كلامه هذا ما سيذكره عن الباحث في زيادتها في الموجب ـ كما سيأتي ـ فأَين هذا الشرط؟ أَما ما أَراده الباحث بـ «بعض الأَساليب المتقدمة ـ فإنه لا تجوز زيادتها في كل حصر؛ **لأَنه لا يصح زيادتها في قولنا: ما عليّ إلا مسافر.**

ويستمر في ملاحظاته عن «مِن»، ويشير إلى أَن هناك خلافاً بين الكوفيين والأَخفش، ويقول في الباحث: (ولم ينتبه إلى الفرق بين مذهبيهما، فإن الكوفيين لم يشترطوا وقوعها في سياق النفي أَو شبهه، فحكموا بزيادتها، في مثل قولهم: قد كانَ مِن مطرٍ، والأَخفش لم يشترط هذا الشرط، ودخولها على النكرة، فحَكم بجواز زيادتها في مثل قوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾. . . .) الدعوة 13/ 437.

أَحاط الزميل ملاحظته بالغموض بقوله «لم ينتبه» وكأَن هناك خلافاً لم يلتفت إليه الباحث في زيادة «مِن» في الموجب بين الكوفيين والأَخفش وذلك أَن الأَخير أَجاز أَن يكون المجرور بـ «مِن» في الموجب معرفة، مستشهداً بقوله تعالى: ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾ [نوح: 4]. وهذا عنده مخالف للكوفيين.

وإن صح هذا ـ وهو ما يريده ـ فإنه لم يتحر الأَمر جيداً، وكان عليه ألاّ يعتمد في رده على بعض المصادر؛ ولو رجع إلى كتابه وهو أَقربها إليه، لوجد أَنه نفسه قد نص على زيادة «مِن» الداخلة على المعرفة عند بعض الكوفيين[53]. ويضاف إلى ذلك أَنه نُسب إلى الكوفيين القول بزيادة «مِن» في الآية نفسها قال

(53) انظر النحو وكتب التفسير 1/ 167.

القرطبي: (. . . **وقال الكوفيون تكون زائدة في الواجب؛ واستدلوا بقوله تعالى:** ﴿يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ﴾)[54].

والفراء أجاز أن تكون «مِن» في الآية جنسية، أو تتضمن معنى «عن»[55]. كما أنه أجاز زيادة «مِن» إذا كان المجرور بها يفيد العموم المطلق، وليس الذي يفيد الجنس نحو: ما أخذتُ مِن شيء، و: ما عندي مِن شيء.[56].

وهناك نص للفراء يمكن أن يحتج به على زيادة «مِن» في الموجب، والمجرور بها معرفة، وذلك في قوله تعالى ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُوا۟ دِينَهُمْ وَكَانُوا۟ شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: 32]، قال: (وإن شئت استأنفت فقلتَ: مِن الذين فارقوا دينهم. . . ، كأنك قلت: الذين تفرقوا. . .)[57]. فقد جرد الفراء «مِن»، ورفع «الذين» على الاستئناف، وهذا مخالف لما قدمناه من شرط عنه. ويمكن تفسيره أن «الذين» مبهم، وأنه في أول الجملة، لذا أجاز زيادتها.

الباء شبيهة بالزائد؛ لأنها تغيِّر المعنى

ومما أخذه الزميل على الباحث وصف الأخير الباء في قوله تعالى: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾ [الفتح: 28]، بأنها شبيهة بالزائد، وأنه ضمن الفعل صيغة «افتعل»، ولم يشر إلى أنه قول الزجاج الذي ضمن الفعل معنى «اكتف».

والقول في هذا: إن الذي دفع الباحث إلى أن يرى أن الباء شبيهة بالزائد، **هو أنه وجد أن الباء ليس حرفاً زائداً يفيد التوكيد فحسب؛ وإنما الباء منح الفعل دلالة أخرى نفتقدها من غيره**، بدليل تغير صيغته من «فَعل» إلى «افتعل»، وتغير معناه. فلا يمكن القول بزيادتها أو أنها من أصل الكلام؛ لأن الفاعل لا يكون مجروراً أصلاً، أما مأخذه على الباحث بذكره صيغة «افتعل»، والزجاج قال:

---

(54) القرطبي 2/ 56، وانظر بحث القضايا النحوية 445.

(55) انظر الفراء 3/ 187.

(56) انظر الفراء 3/ 187.

(57) الفراء 2/ 325، وإعراب القرآن للنحاس 2/ 589 ـ 590.

«اكتف»، إشارة إلى الأمر، فلا نرى وجهاً للتخطئة، وكان على الباحث أن يقول: افتع، وأنه لم يَخف عليه قول الزجاج؛ لأنه أحال الرجوع إلى مغني اللبيب في هامش البحث (29) ويختم الزميل حديثه: إنه (أُسلوب مبعثر وغير وافٍ. . . . وهذا لا يعني أن كل ما قاله خطأٌ) الدعوة 13/ 439.

ما جاء من الملاحظات في زيادة الأفعال

ولنا وقفة قصيرة قبل أن نقف على ما جاء به الزميل الفاضل، فنقول: **إن الأفعال التي ذهب الباحث إلى زيادتها ـ وهي: قلَّ وليس، ويأبى، وما يضم إليها من الأسماء وهي أقلَّ، وقلما ـ لا تمثل ركناً في الجملة**، بدليل أنها تتضمن معنى النفي، وأن النحاة اختلفوا في كونها فعلاً أم حرفاً، وهذا يؤكد أنها لا تمثل ركناً في الجملة.

لقد أخذ الدكتور الفاضل على الباحث قوله بأنه ليس هناك نحوي قال بزيادة الأفعال، وهي تفيد معنى سوى الفعل «قَلَّ»، وعده قولاً خاطئاً، والباحث قصد أنهم لم يصرحوا بما يفيده الفعل الزائد من معنى، وقصد من قوله «سوى الفعل قلَّ» أنه هو الذي ذهب إلى أنه زائد منطلقاً من مفهوم الحصر الذي سيأتي بيانه.

مجيء «ليس» و«يأبى» زائدين

يَعد الزميل الفاضل ما ذهب إليه الباحث من زيادة الفعلين **«ليس، يأبى»**؛ بداءة خاطئة. والرد على هذا يدعو إلى الوقوف على ما جاء به النحاة في **«ليس»**، إذ اختلفوا في ماهيته، فمنهم من ذهب إلى أنه **فعل**، وبعضهم ذهب إلى **حرفيته**، وأكثرهم على القول الأول، ونسب إلى ابن السراج، وأبي علي الفارسي، وابن شقير، وجماعة القول بحرفيته، وبعضهم ذهب إلى أنه حرف في الاستثناء[58]. وما نسب إلى ابن السراج وأبي علي الفارسي مخالف لما وقفنا

(58) انظر المغني 387، رصف المباني 300، الجنى الداني 459، شرح التصريح 1/ 347، بحث الاستثناء 99.

عليه في كتاب الأُصول في النحو، وفي كتاب المقتصد في شرح الإيضاح[59]. وذكر المرادي أَن بعض النحاة ذهب إِلى أَنه **ليس محضاً في الفعلية، ولا محضاً في الحرفية**[60].

إِن ما قدمناه من خلاف في «ليس» يشير إِلى أَنه سواء أَكان فعلاً أَم حرفاً، فإِنه لا يؤلف ركناً في الجملة؛ لأَنه لا يدل على الحدث، ويفيد ما تفيده «ما» من معنى النفي[61]، وجاز للحصر أَن يقع به وبالأَدات «إِلا» كما يقع بـ «ما» و«إِلا»، والدكتور رفض ما جاء به الباحث، وكنا نرجو منه أَن يفسر الفرق الدلالي بينهما في نحو:

ما محمدٌ إِلا قائمٌ ولـيس محمدٌ إِلا قائماً

فالرفض وحده لا يجدي نفعاً، وأَلا يكتفي بالقول بأَنه قياس باطل، وعلى غير أَصل لغوي، وقول الباحث في هذا واضح حيث قال: («ليس» فعل ناسخ يفيد معنى النفي، ويمتاز من الحروف المشبهة به أَنه إِذا ما دخلت عليه أَداة الحصر، لا يلغى عمله غير أَنه **يفيد معنى آخر غير النفي** وهو الحصر مع أَداة الحصر. . . .) الدعوة 9/ 374.

ولماذا هذا الإِنكار ما دام هذا الفعل يبطل عمله كـ «ما»، قال المرادي في معاني **«ليس»**: (. . . **الثالث: أَن تكون مهملة لا عمل لها**، وذلك في نحو: ليس الطيبُ إِلا المسكُ، عند بني تميم، فإِنَّ «إِلا» عندهم تبطل عمل «ليس» كما تبطل عمل «ما» الحجازية، حكى ذلك عنهم أَبو عمرو بن العلاء. . .)[62]، ونشير إِلى أَن النحاة اختلفوا في تفسير ذلك وإِعرابه[63]. أَلا يكفي هذا القول بزيادة «ليس» وبطلان عملها؟.

أَما الفعل **«يأبى»**، فإن الزميل الفاضل يحتج على الباحث بأَنه أَجاز الزيادة

---

(59) انظر الأُصول في النحو 1/ 76، 2/ 228، المقتصد في شرح الإيضاح 647 ـ 648.

(60) انظر الجنى الداني 460.

(61) الكليات 795.

(62) الجنى الداني 460، وانظر المغني 389.

(63) انظر الكتاب 1/ 147، شرح ابن يعيش 7/ 114،

في أحد ركني الجملة في قوله تعالى: ﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾ [التوبة: 32]، وقبل أن نوضح وجه الزيادة في هذا الفعل، نذكّر أن الزميل قد ذكر جواز زيادة الفعل التام عند الفراء والقرطبي[64]، كما سيأتي بيانه.

والباحث صرح بأن الفعل «يأبى» زائد؛ لأنه و«إلا» في الآية يفيدان الحصر، مستدلاً بإمكان الإخبار من غيرهما إذا لم يقصد الحصر، فيقال في غير القرآن: اللّهُ متمٌّ نورَه، ولو كره الكافرون، وبذا فإن «يأبى» ليس ركناً في الجملة. ويؤكد معنى الحصر ما جاء به بعض النحويين من تفسير في الآية، قال الفراء: (دخلت «إلا» لأن في أبيت طَرَفاً من الجحد، ألا ترى أن «أبيت» كقولك: لم أفعل، ولا أفعل، فكأنه بمنزلة قولك: ما ذهب إلا زيد، ولولا الجحد إذا ظهر أو أتى الفعل محتملاً لضميره لم تُجِز دخول «إلا» كما لا تقول: ضربت إلا أخاك)[65].

فالفراء منح الفعل معنى النفي، وبين أنه لا يحتمل تقدير ضمير؛ لأنه بمنزلة أداة النفي، ونشير إلى أن محقق كتاب المعاني قد فسر قول الفراء في الفعل «يأبى» بأنه تضمن معنى «لا». وضمن الأخفش الآية معنى الحصر، قال: (كأنه: يأبى اللّهُ إلا إتمام نوره)[66]، ونذكُر هنا قول الرضي استكمالاً للفائدة حين قال: (وقد تجري لفظة «أبى» وما ينصرف منها مجرى النفي، قال تعالى: ﴿فَأَبَىٰ أَكْثَرُ النَّاسِ إِلَّا كُفُورًا﴾، و﴿وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ﴾[67]، فالرضي استعمل عبارة «لفظة»، ولم يقل فعلاً، كما أنه لم يستشهد بآية لم تتضمن حصراً بالمعنى المتقدم. هذا، وإن علي بن سليمان ذهب إلى أن الفعل «يأبى» قد ضارع النفي، واستحسنه النحاس[68].

ويصلح هذا المعنى لـ «يأبى» إذا جاء بعده جملة اسمية ولا يصلح في غير

---

(64) انظر النحو وكتب التفسير 1/ 247، 2/ 860.

(65) الفراء 1/ 433، وانظر ما جاء به محقق الكتاب في هامش(1).

(66) معاني الأخفش 330.

(67) شرح الرضي 2/ 95.

(68) انظر إعراب القرآن للنحاس 2/ 14.

ذلك، فلا يقال هذا في قول الشاعر:

أَبـى الـقـتـلَ إلاّ آلُ صـمّـة إنّـهـم أَبَوا غيرَه والقدرُ يجري إلى القدرِ

فالفعل «يأبى» قد تضمن معنى المنع، وهو غير النفي، فهو يمثل ركناً في الجملة، وليس زائداً، إذ لا يمكن أن يقال: **القتل آل صمة**، ولذا فسره المرزوقي: (لم يرضَ القتلَ إلا آلُ صمة)[69].

«قَلَّ» وما أُلحق به زائد

إنّ «قلّ» فعل، و«أقلّ» اسم، وقد صرح النحاة أنهما يفيدان معنى النفي، ونص ابن السراج على أن العرب وضعت «قلّ» موضع «ما» النافية[70]، وقال أبو علي الفارسي: (قال أبو عمر: إذا قلت: أقلّ رجلٍ يقول ذاك إلا زيدٌ و: قلّ رجلٌ يقول ذاك إلا عمرو، رفعت؛ **لأنه نفي في الحقيقة**)[71]. **فواضح أنهما يفيدان الحصر لوجود «إلا»، وضم إليهما الرضي «قلمّا» على أنه فعل**[72].

«كان» و«كاد» و«جعل» زائدة

أما الفعل «كان»، فالزميل ينص على أن زيادته ليست قاعدة مطردة، ونحن نقول: إن ما جاء بالزائد لا ينطلق من قاعدة سوى ما يفيد الحصر، ومن قال بزيادته الفراء[73] وأبوعبيدة[74]، والمبرد[75]، والنحاس[76].

ومما قيل بزيادته في القرآن الفعل «**كاد**» عند بعض النحويين والمفسرين، فقد ذكره الفراء عن بعض المفسرين، واستحسنه في قوله تعالى: ﴿إِذَآ أَخۡرَجَ يَدَهُۥ

(69) انظر ديوان شرح الحماسة 824، 1344.

(70) انظر الكتاب 2/ 314، والمقتضب 4/ 404، والأصول في النحو 2/ 168،

(71) المسائل المنثورة 60.

(72) انظر شرح الرضي 2/ 94.

(73) انظر الفراء 1/ 229، و2/ 5 ـ 6.

(74) انظر مجاز القرآن 2/ 7، والنحو وكتب التفسير 1/ 170.

(75) انظر المقتضب 4/ 117.

(76) إعراب القرآن للنحاس 2/ 313، وانظر القضايا النحوية 174.

لَّمْ يَكَدْ يَرَىٰهَا ﴾ [النور: 40]، أي: لا يراها[77] ونسبه القرطبي عن أبي حاتم في الآية نفسها إلى الأخفش، وصرح بأنها تفيد التوكيد[78]، ونسبه صاحب البحر إلى الفراء والمبرد[79].

ومن الأفعال التي قيل بزيادتها «جعل»، فقد أجازه القرطبي في قول الشاعر:

وَقَد جَعَلْتُ أَرَى الاثْنَينِ أَرْبَعَة والوَاحِدَ اثْنَينِ لَمَّا هَدَّني الكِبَرُ

وذكر زيادته عمن لم يسمهم في قوله تعالى: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ﴾[80] [الأنعام: 80].

والزميل الفاضل هو الذي نسب زيادة الفعل الذي يؤلف ركناً في الجملة إلى الفراء في قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰٓ أَتَقُولُونَ... ﴾ [يونس: 77]، وقوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيَّتُهَا ٱلنَّفْسُ ٱلْمُطْمَئِنَّةُ * ٱرْجِعِيٓ... ﴾ [الفجر: 27 و28]، إذ يرى أن الفراء يقول بزيادة «أتقولون» و«ارجعي»، وخالفه الباحث من خلال بحثه الصلة في القرآن؛ لأنه يرى أن الجملتين في الآيتين من الجمل الإنشائية، لتضمن الأولى الاستفهام، والثانية الأمر، وليس فيهما زيادة. الدعوة 9/ 379.

ونضيف: إنه إن صح تفسيره هذا لقيل في كل استفهام يفيد المعنى المتقدم: إنه زائد، ويظهر أن الزميل لم يلتفت إلى قول الفراء (بمنزلة الصلة؛ لأنه فضل في الكلام... فيكفيك من قوله أن تقول...)، ففي الأول قال: «بمنزلة الصلة»، ولم يقل: صلة، ومن ثَمّ قال: فضل؛ لأن هناك حكاية، ولذا قال بعده: «فيكفيك»، هذا، وإن معنى الحكاية في الآية قال به الأخفش[81] وهذا ما يؤكد قول الفراء، أما استعماله مصطلح «فضل» فلا يلزم هذا التفسير، دليلنا في ذلك ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿وَلِيَ نَعْجَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [ص: 23]، قال:

(77) انظر الفراء 2/ 255، والقرطبي 11/ 184، والقضايا النحوية 201.

(78) انظر القرطبي 11/ 184.

(79) انظر البحر المحيط 8/ 54.

(80) انظر القرطبي 1/ 228، والنحو وكتب التفسير 2/ 860.

(81) انظر معاني الأخفش 347،

(وفي قراءة عبد الله «نعجةٌ أُنثى»، والعرب تؤكد التأنيث بأُنثاه، والتذكير بمثل ذلك، فيكون كالفضل)[82]، فلم يقصد الفراء بـ «كالفضل» الزيادة، ونضيف إلى هذا أن قوله: ﴿لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾ متعلق بالقول، فتكون الزيادة في الجملة.

واحتج الباحث على عدم الزيادة في الآية الثانية أن الفراء أراد أن يقرب معنى الجملة الطلبية بما تفيده الجملة الخبرية، دليله قول الفراء: (فكأن الأمر بمعنى الخبر) الدعوة 9/ 380، وقول الزميل يلزمه القول بزيادة ما بعده، هذا وإن مصطلح «صلة» لا يعني بالضرورة أنه يراد به في كل موضع الزائدُ.

من معاني مصطلح «صلة»

نذكر في هذه الأسطر بعض المواضع التي استعمل فيها الفراء مصطلح «صلة» لمعان لا يريد بها الزائد، ونحيل الزميل إلى الهامش إن أراد التوسع، منها أنه أراد **بالصلة مقول القول** قال: (فكسرت؛ لأنها من صلة القول)[83]، ومنها أنه **أراد به الصفة** في أكثر من موضع قال: (ولو قلتَ: أعرني ثوباً ألبسُ، لجاز الرفع والجزم؛ لأنك تريد: ألبَسُه، فتكون رفعاً من صلة النكرة...)[84]، ومنها ما أراده في «في» بقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾ [القمر: 52]. قال: (فلا يكون إلا رفعاً،.... فهو مرفوع بـ «في»، و«فعلوه **«صلة لشيء»**. ولو كانت «في» صلة لـ «فعلوه» في مثل هذا من الكلام)[85]. ومنها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران: 159]، قال: (والمعنى: فبنقضهم... وربما جعلوه **اسماً، وهي في مذهب الصلة**، فيجوز فيما بعدها **الرفع على مذهب الصلة**، والخفض على **اتباع الصلة** لما قبلها...)[86]. فالأول أراد بـ «الصلة» اسماً موصولاً، والثاني والثالث أراد بهما صلة الموصول، وقد يكون أراد بالثالث الصفة، غير أن صلة الموصول أقرب، لأن الفراء يجيز أن

---

(82) الفراء 2/ 403.

(83) الفراء 2/ 113.

(84) الفراء 2/ 36 وانظر 1/ 158، 2/ 162، 2/ 243 ـ 244، 2/ 264، 2/ 306، 2/ 347، 2/ 400، 3/ 155.

(85) الفراء 2/ 95 ـ 96.

(86) الفراء 1/ 244 ـ 245.

تتبع الصلة الاسم الموصول في الإعراب[87]، وهناك نص تضمن مصطلح «صلة» نَودُّ من الزميل أَن يفسره، قال الفراء: (وقوله: ﴿يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَئِذٍ﴾ **اليوم ليس بصلة للبشرى** فيكون نصبه بها)[88].

وآخر ما يمكن أَن يحتج به الباحث كلام الفراء في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالُوا۟ ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: 32]، : قال: (. . . رفعت الحقَّ بـ «هو»، وإن جعلتها **عماداً بمنزلة الصلة** نصبت الحق)[89].

فقوله «بمنزلة الصلة» في هذه الآية، وفي قوله «أَتقولون»، وقبلاً قال «كالفضل» يلزم الزميل أَن يقول بزيادة ضمير الفصل وكلمة «أُنثى»؛ أَو يتراجع عن تفسيره، ويقول بما ذهب إليه الباحث، وعندها يراجع ما قاله فينا: (أَوْ هَى من بيت العنكبوت، وأَبعد ما يكون عن المنهج العلمي الصحيح كأَغلب الذي كتبه في زيادة الحروف) الدعوة 13/ 442.

ما جاء من ملاحظات في زيادة الأسماء

قال الزميل في هذا (والذي يقرؤه يظن أَنه عنوان حقيقي يدل على شيء تحته، ولكنه عندما يقرأُ ما بعده يجده فارغاً من كل مدلول علمي. . . ، بل يأسف لما آلت إليه الأَمانة العلمية،) الدعوة 13/ 442.

هذه المقدمة التي تنم عن حرص كاتب هذه الأَسطر قد وضحت معالمها من خلال ما قدمه من ملاحظات مسبقة، وستتضح الدعوة التي دعا إليها أَكثر في هذا الرد ومدى حقيقة تأسفه على ما آلت إليه الأَمانة العلمية.

ويستهل الأَستاذ الدكتور بعد المقدمة الآنفة الذكر بأَن الخلاف في زيادة الأَسماء ليس خلافاً نحوياً، وإنما هو بعض أَقوال في توجيه بعض النصوص المخالفة لما عليه الجمهور، وقوله هذا يُظهر الزميلَ كأَنه بعيد كل البعد عن كتب

(87) انظر بحث الاسم الموصول وصلته.
(88) الفراء 2/ 266.
(89) الفراء 1/ 409.

الخلاف بين النحويين البصريين، والكوفيين، والخلاف بين البصريين أنفسهم وعن نوع المسائل التي اختلفوا فيها. ونقول له: إذا كان الخلاف في زيادة الظرف في القرآن الكريم لا يشكل قضية تستحق الوقوف عليها، فما قوله في المسألة الزنبورية التي أودت بحياة سيبويه إذ مات كمداً وحسرة؟ وهل هذه المسألة تستحق من أحد القراء السبعة أن يُتهم بقول الزور، أو يأتي بشهود زور؟ علماً بأن هذه المسألة ليس لها من واقع في القرآن، وربما ليس لها من وجود أصلاً[90]، وإذا كان الخلاف في زيادة الواو يشكل مسألة خلافية بين البصريين والكوفيين، ألا يستحق ضمير الفصل الوقوف عليه، وينظر إليه نظرة أُخرى، وهو الضمير الذي نال حظاً في كتب الخلاف.

الزيادة في الأسماء على قاعدة الكوفيين

لقد أخذ الزميل الفاضل على الباحث بما ذكره عن ابن هشام في جواز زيادة الأسماء عند الكوفيين، ويرى أنه محصور في الشواهد الشعرية. ولا يعد خلافاً نحوياً؛ لأنه في توجيه بعض النصوص المخالفة لما عليه الجمهور.

ونقول: إن الخلاف في زيادة الأسماء ليس أقل أهمية من الخلاف في زيادة الواو، وإن أصل الخلاف بين النحاة واقع أساساً بسبب تفسيرهم نصوصاً متفقين على بعضها. وفي الآخر نذكّر صاحبنا بأن الباحث لم يتناول موضع الزائد على أساس أنه خلاف نحوي، وإنما يعالجه لكونه قضية تستحق أن تنال حظاً من الدرس النحوي، سواء أختلف فيها النحويون أم لم يختلفوا. ونود أن نأتي بقول ابن هشام ثانية لتتضح الرؤيا لمن لم يفهم النص على حقيقته، قال: (من معاني «مَن» (التوكيد، وذلك فيما زعم الكسائي أنها ترِدُ زائدة كـ «ما»، **وذلك سهل على قاعدة الكوفيين في أن الأسماء تزاد**..)[91]. فالنص يشير صراحة إلى ما ذهب إليه الكوفيون في جواز زيادة الأسماء.

---

(90) انظر بحث المسألة الزنبورية مجلة كلية الدعوة ع12.

(91) المغني 434.

جواز زيادة الأَسماء والظروف إذا أَفادت معنى

ومما جاء به الأَخ الزميل قوله: (وما نسبه الباحث إلى أَبي جعفر من أَنه أَجاز زيادة الأَسماء والظروف غير صحيح، ففي الصفحة التي حددها الباحث لمكان هذه القول نسب النحاس إلى الأَخفش القول بزيادة «فوق» في قوله تعالى: ﴿فَٱضْرِبُوا۟ فَوْقَ ٱلْأَعْنَاقِ﴾... [قال النحاس: قال الأَخفش: «فاضربوا فوق الأَعناق» معناه: فاضربوا الأَعناق]، وهو توجيه نص، وتفسير معنى، وليس قولاً نحوياً، وقاعدة مطردة، يتعلق بكلمة واحدة حوَّله صاحبنا الباحث إلى حكم عام لزيادة الظروف كلها، ولم يكتف بها بل أَضاف إليها الأَسماء أَيضاً...) الدعوة 13/ 443.

يشير الزميل الفاضل إلى أَن الباحث قد حول كلام النحاس إلى حكم عام، وكان عليه ـ وهو المحقق العدل ـ أَن يذكر قولاً واحداً للباحث ينص على ذلك الحكم المطلق، وإن كل ما قاله الباحث كان في جملة هي: **(وأَجاز النحاس ذلك في الأَسماء والظروف)** الدعوة 9/ 380. فلا أَعرف من أَين حصل الأَستاذ على الحكم المتقدم حتى يقول: (إذن هي دائماً زائدة؛ لأَنها تفيد معنى؛ ولك أَن تعجب؛ لأَن النحاس منع زيادة «فوق») الدعوة 13/ 444.

وأَقول: إن ما جاء في هامش (86) هو ما نسبه النحاس إلى الأَخفش، أَما ما نسبه الباحث إلى النحاس في جواز زيادة الأَسماء والظروف، فقد جاء في هامش (99)، كما تضمن الإِشارة إلى تفسير القرطبي الذي ذكر ذلك أَيضاً.

أَما ما نسبه الباحث إلى النحاس بجواز الزيادة في الظروف إذا أَفادت معنى، فهذا لا غبار عليه، قال النحاس: (قد ذكرنا فيه أَقوالاً، منها أَن فوق زائدة، وهو خطأ؛ **لأَن الظروف ليست مما يزاد لغير معنى)**[92]. ومصدره في زيادة الأَسماء عند النحاس تفسير القرطبي وقد أَحال إليه في هامش (99) قال القرطبي (... وردّ هذا النحاس وابن عطية، وقالا: هو خطأ؛ **لأَن الظروف**

(92) إعراب القرآن للنحاس 1/ 398.

وجميع الأَسماء لا يجوز في كلام العرب أَن تزاد لغير معنى)[93]، وأَشار الباحث إِلى أَن القرطبي نَسب إِلى الضحاك وعطية الزيادة في الآية[94]. وذكر الباحث أَنه رجع إِلى معاني الأَخفش، ووجد أَنه قد أَعطى الظرف المزيد معنى التوكيد الدعوة 9/ 383، كل هذا وغيره لم يشر إِليه الدكتور.

القول بزيادة ضمير الفصل والضمير الذي يفيد التوكيد

ومن هذا رده على ما ذهب إِليه الباحث في زيادة ضمير الفصل، وقد توسع في الرد على هذا كثيراً، مجمله في نقطتين، إِحداهما أَنه رفض أَن يُطلق على ضمير الفصل وغيره زائد، والثانية أَنه أَشار إِلى المسأَلة المئة من كتاب الإِنصاف في إِعراب ضمير الفصل. ويظهر فيما تقدم أَن الزميل الفاضل لم يستطع أَن يقتنع بمسأَلة الزائد، هذا أَولاً، وثانياً أَنه لم يقف على كثير من القضايا النحوية من كتب التفسير، كما خفي عليه الكثير فيما جاء به بعض العلماء في ضمير الفصل، وخاصة أَن مصادر الباحث في هذا هي من مصادر الدكتور سوى معاني الأَخفش.

أَما النقطة الأُولى وهي رفضه أَن يطلق لفظ «زائد» على ضمير الفصل، فقد سعى الباحث إِلى توثيقه ببعض أَقوال العلماء وأَئمة النحو، نذكر منهم الأَخفش إِذ نص عليه في قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ ٱلْحَقَّ مِنْ عِندِكَ﴾ [الأنفال: 32]، قال: (فنصب «الحقَّ»؛ **لأَن «هو» ـ والله أَعلم ـ جُعلت ها هنا صلة في الكلام زائدة توكيداً كزيادة «ما»...**)[95]. والنحاس إِذ نص عليه في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ [البقرة: 27]، قال: (... **وإِن شئتَ كانت «هم» زائدة**)[96]. والقرطبي إِذ نص عليه في أَكثر من موضع، منها ما جاء به في قوله تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾، قال: (**و«هم» زائدة**)[97]. كما نص على ذلك

---

(93) القرطبي 5/ 63.

(94) القرطبي 7/ 378، وانظر القضايا النحوية 383.

(95) معاني الأَخفش 321.

(96) إِعراب القرآن للنحاس 1/ 155 ونسب إِلى الخليل القول بزيادته 2/ 223.

(97) القرطبي 1/ 248، وانظر القضايا النحوية 30.

في قوله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: 5]، قال: (ويجوز أن تكون «هم» **زائدة**، يسميها البصريون فاصلة، والكوفيون عمادا)[98].

ونضيف إلى ما تقدم قول الفراء في قوله: ﴿ٱللَّهُمَّ إِن كَانَ...﴾ بالزيادة مستندين إلى ما فسره الزميل «بمنزلة الصلة» قال الفراء: (في «الحق» النصب والرفع، إن **جعلت «هو»** اسماً رفعت **«الحق»، وإن جعلتها عمادا بمنزلة الصلة** نصبت «الحق»)[99]. ويضم قول ابن السراج إلى ما تقدم؛ لأنه ضم ضمير الفصل إلى ما يلغى، ويزاد[100].

ونختم الحديث هنا عن ضمير الفصل بوصف ابن يعيش له، قال: (وإذا جعلته فصلاً **فقد سلبته معنى الاسمية، وابتززته إياه، وأصرته إلى حيز الحروف، وألغيته كما تلغى الحروف نحو إلغاء «ما» في قوله «فبما رحمة من الله»؛ فلا يكون له موضع من إعراب)**[101]**، فابن يعيش أنزله منزلة «ما» الزائدة.**

فأين كان الزميل الفاضل الدكتور إبراهيم من هذه الأقوال حين قال: **(والقول بزيادة هذا الضمير ـ خصوصاً في القرآن ـ من أوهام هذا الباحث ومن ثمار منهجه الذي وصفناه)** الدعوة 13/ 434، وقال أيضاً: **(إنه لفهم فريد غريب لم يقل به أحد من النحويين، ولا سند للقول به...)** الدعوة 13/ 444؟!

ومما خالف فيه الزميل الفاضل ما ذهب إليه الباحث بأن الضمائر المؤكدة زائدة سواء أكانت معربة، أم لم تكن كذلك. ونحتج لهذا بما جاء به أحد أئمة النحو، وهو الأخفش، حين أراد أن يفرق بين وظيفة ضمير الفصل، ووظيفة الضمير الذي يفيد توكيد ما قبله حيث قال: (.. وليست «هو» بصفة... لأنك تقول: **وجدته هو، وأتاني هو، فتكون صفة، وقد تكون في هذا المعنى أيضاً غير صفة، ولكنها تكون زائدة** كما كان في الأول)[102].

---

(98) القرطبي 1/ 181، وانظر القضايا النحوية 30.

(99) الفراء 1/ 409.

(100) الأصول في النحو 2/ 257.

(101) شرح ابن يعيش 3/ 113.

(102) معاني الأخفش 321.

ومما أعرب زائداً الضمير المتصل الكاف عند أكثر النحاة في قوله تعالى: ﴿أَرَءَيْتَكَ هَٰذَا ٱلَّذِى كَرَّمْتَ عَلَىَّ﴾ [الإسراء: 62] فقد ذهب أكثر النحاة إلى أن الكاف لاحظ له من الإعراب، **وهو زائد يفيد التوكيد**[103].

ونود من الزميل الفاضل أن يوضح الفرق بين ضمير الفصل، والضمير الذي يفيد التوكيد في قوله تعالى: ﴿كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ﴾ [المائدة: 117]، يقول ابن يعيش في مثل هذا: (يجوز أن يكون المضمر فيه فصلاً، ويجوز أن يكون تأكيداً؛ لأنه بعد مضمر، والمضمر يؤكد بالمضمر المرفوع **إذ كأنه سواء**...)[104].

أما النقطة الثانية، فهي فيما نصّ عليه الباحث من إجماع النحويين على أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب، وأخذ عليه الزميل الفاضل بأن الكوفيين قد أعربوه، وأن الباحث قد نقض هذا الإجماع باستثنائه، ونقول: إن استثناء الباحث منقطع، وليس الاستثناء من الإجماع، وذلك أن ما نسبه بعض النحويين إلى الكوفيين من أنهم أعربوا ضمير الفصل ليس صحيحاً، وهذا ما نسعى إلى توضيحه.

فقد عالجنا ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين في مبحث «ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين»، واعتمدنا على ما جاء به الفراء بالنسبة إلى الكوفيين، وقد توصلنا إلى نتيجة، وهي أن الفراء لم يعرب ضمير الفصل، وأن النحاة الذين نسبوا إلى الكوفيين أنهم أعربوه كان نتيجة الخلط في مصطلح «عماد»؛ **لأن الفراء أراد به ضمير الفصل، وضمير الشأن، كما أطلقه على الألف واللام الداخلة على الخبر**، في نحو: زيد هو المجتهد، وقد خص الأول بأنه يفصل بين معرفتين أو ما أصلهما معرفتان[105] أو ما يُنزَّل منزلة المعرف بالألف واللام، قال: (**فإذا قلت: وجدتُ عبدَ الله هو خيراً منك، وشراً منك، أو أفضل منك، ففيما أشبه هذا الفعل النصب والرفع**)[106].

---

(103) انظر معاني الزجاج 1/ 270، إعراب القرآن للنحاس 1/ 547، القرطبي 6/ 423، و1/ 287، القضايا النحوية 25.

(104) شرح ابن يعيش 3/ 111.

(105) انظر الفراء 1/ 409، و2/ 392، وانظر بحث ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين.

(106) الفراء 1/ 409، وانظر بحث ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين.

أما ما جاء في الألف واللام من أنها عماد، فهو يتعلق في الأسلوب الأول، قال: (**وعلامة المردود أن يرجع كل فعل لم تكن فيه ألف ولام بألف ولام، ويرجع على الاسم، فيكون «هو» عماداً للاسم، والألف واللام عماد للفعل**)[107]. ويريد بالفعل الخبر.

أما استعماله الثالث، الذي أراد به ضمير الشأن، فيتضح فيما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ﴾ [البقرة: 85]، قال: (**وإن شئتَ جعلت «هو» عماداً**، ورفعت الإخراج بمحرم، كما قال الله جل وعزّ: ﴿وَمَا هُوَ بِمُزَحْزِحِهِۦ مِنَ ٱلْعَذَابِ أَن يُعَمَّرَ﴾، فالمعنى ـ والله أعلم ـ ليس بمزحزحه من العذاب التعمير، فإن قلت: إن العرب إنما تجعل العماد في الظن؛ لأنه ناصب، وفي كان، وليس؛ لأنهما يرفعان، وفي «إنَّ» وأخواتها؛ لأنهنَّ ينصبن، ولا ينبغي للواو، وهي لا تنصب ولا ترفع، ولا تخفض أن يكون لها عماد، قلتُ: **لم يوضع العماد على أن يكون لنصب، أو لرفع، أو لخفض، إنما وضع في كل موضع يبتدأ فيه بالاسم قبل الفعل، فإذا رأيت الواو في موضع تطلب الاسم دون الفعل صلح في ذلك العماد**)[108]، فهذا النص الطويل وغيره أوقع كثيراً من العلماء في وَهْم أن الفراء أراد بـ «هو» في الآية ضمير فصل. وهو ليس كذلك، فتفسيره للآية يوضح أن «هو» ضمير الشأن؛ لأنه فسره بما بعده، وجرد النص منه حين قال: «ليس بمزحزحه من العذاب التعمير»، ولا يخفى أن ضمير الشأن يُفسر بما بعده، ويضاف إلى هذا كله أن ما جاء به عن ضمير الشأن في هذا النص مما وجب أن يتقدمه لم يصرح به في ضمير الفصل[109]، ولا يخفى أن ضمير الشأن يقع مبتدأ، ومنصوباً، ومن الأول الآية المتقدمة، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥٓ أَنَا ٱللَّهُ﴾ [النمل: 9]، **قال الفراء: (هذه الهاء هاء عماد، وهو اسم لا يظهر، وقد فسر)**[110]، **فليس أدل مما تقدم على الفرق بين ضمير الفصل الذي وصفه الفراء**

---

(107) الفراء 1/ 409 ـ 410.

(108) الفراء 1/ 51.

(109) انظر بحث ضمير الفصل بين البصريين والكوفيين.

(110) الفراء 2/ 287، وانظر أيضاً 1/ 51، 2/ 228، 3/ 299،

في بعض المواضع بأَنه بمنزلة الزائد؛ لأَنه غير معرب، وأَنه يتوسط المبتدأ والخبر أَو ما أَصله مبتدأ وخبر، وبين ضمير الشأن الذي أَجاز له أَن يقع في أَول الكلام وبعد الواو، وأَنه اسم لا يظهر، وقد يفسر.

«مَن» الاستفهامية زائدة في الحصر

ومن الزائد الذي منعه الزميل الفاضل زيادة «مَنْ» الاستفهامية في الآيات التي تفيد الحصر، والباحث اعتمد في هذا القول على الإعراب، وعلى ما منح النحاة «مَنْ» من دلالة، وعلى القياس بينها وبين «ما» النافية في الحصر، وخص الباحث زيادتها مع «إلا» إذا أَفادتا الحصر في نحو قوله تعالى: ﴿وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: 135]، كما تقدم في نحو: ما جاء إلا زيدٌ، غير أَن «مَن» اسم، ولها عند النحاة أَن تعرب مبتدأً، ويرى الباحث أَن هذا الإعراب مشكل؛ لأَن قوله تعالى **«يغفر الذنوبَ إلا اللّهُ»** لا يصلح أَن يكون خبراً لـ «مَن»؛ لكونه جملة مثبتة، ولأَنه لا يصح أَن يرفع لفظ الجلالة بعد «إلا» من دون نفي أَو شبهه، هذا وإن إنزال «مَنْ» منزلة «ما» النافية قال به بعض النحاة في تفسيرهم للآية، ونص عليه الباحث، قال: (ويؤكد قولي هذا تصريح بعض النحاة بهذا المعنى لـ «مَنْ»، غير أَنه لم يوضح إعراب «مَنْ»، منهم الفراء، إذ أَشار له في قوله: **«مَا يغفرُ الذنوبَ أَحدٌ إلا اللّهُ»، وقدرها النحاس: «ليس أَحد»**) الدعوة 9/ 382 ـ 383.

واستعمال «مَنْ» في الآية يشير إلى أَن المحصور بـ «إلا» عاقل، ولا يجوز حصر غير العاقل بها، فلا يقال: مَن اشتريت إلا كتاباً، ولو كان الكلام بـ «ما» لجاز أَن يقال: ما ساعدتُ إلا محمداً، وما اشتريت إلا قرطاساً.

إن ما تقدم في زيادة الأَسماء يرد به على قول الزميل الفاضل: **(وبذلك كله يظهر أَن كل ما قاله في زيادة الأَسماء خطأ غير صحيح، ينكره المنهج العلمي، ولا يبعد أَن يكون اعتداء على كتاب الله)** الدعوة 13/ 447.

الملاحظات المقدمة في بحث أَساليب القسم

إن ما جاء به الزميل في هذا البحث هو أَن الباحث لم يجر مقارنة ما في

المعاني من العبارات المبهمة وقياسها وتفسيرها...، والقول في هذا: إننا نهدف من هذه الدراسة إلى الوقوف على أساليب القسم من خلال ما جاء به الفراء، وقد أشرنا في الهامش إلى ما يدعو إلى الإشارة إليه بالرجوع إلى بعض المصادر والمراجع.

أما ما ذكره تحت رقم ـ 1 ـ الدعوة 13/ 448، . فيظهر أنه تراجع عما قدمه في أول نقده من تعميم.

وأما ما جاء تحت رقم ـ 2 ـ بأن القسم يقع في نمطين، وليس كما ذهب إليه الباحث في أربعة، فنقول فيه:

أولاً: أن التقسيم الذي تفضل به الزميل الفاضل ليس متفقاً عليه عند النحاة.

ثانيا: أن القسم عند الكوفيين جاز أن يتحقق في جملة واحدة في نحو: شهادتي أنْ لا إلهَ إلا اللّهُ.

ثالثا: أن هناك تقسيمات أُخرى للقسم، منها ما جاء به الرضي، إذ جعله على قسمين، أطلق على الأول قسم السؤال، والثاني لم يسمه، وهو ما يقع: بالله، وأراد به القسم الصريح، وما يفيد معناه[111].

وقسمه صاحب الكليات قسمين (ظاهر... ومضمر، وهو قسمان أيضاً: قسم دلت عليه اللام نحو ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِيٓ أَمْوَٰلِكُمْ﴾ وقسم دل عليه المعنى نحو: ﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا﴾)[112].

رابعاً: أن الخلاف بين بعض النحاة حاصل في بعض أنماط القسم، فما تقدم عن الرضي في قوله: (واعلم أن القسم على ضربين: إما قسم السؤال، وهو: نشدتك الله.... فجواب قسم السؤال: أمر أو نهي أو استفهام)[113] لم يرتضه الخليل من قبلُ أن يكون من القسم، قال سيبويه: (وسألت الخليل عن

---

(111) انظر شرح الرضي 4/ 308.

(112) الكليات 726.

(113) شرح الرضي 4/ 308.

قولهم: أَقسمتُ عليك إلا فعلتَ ولَمَّا فعلتَ، لم جاز هذا في هذا الموضع، وإنما أَقسمتُ ها هنا كقولك: واللّهِ؟ فقال: وجه الكلام لتفعلنَّ ها هنا، ولكنهم إنما أَجازوا هذا؛ لأَنهم شبَّهوه: بنشدتك الله، إذ كان فيه معنى الطَّلب)[114].

ورفض الزمخشري أَن يكون هذا من باب طلب الفعل من المخاطب على سبيل الاستعطاف والاستشفاع بالله، قال: (إنَّ الإتيان فيه مُقام مَقام النفي والفعل مُقام مَقام الاسم، وأَصله: ما أَطلب منك إلا فعلك)[115].

والباحث جعل القسم في أَربعة أَنماط، الأَول بالجملة الفعلية، والثاني بالمصدر النائب عن فعله، والثالث بالجملة الاسمية، والرابع بالحرف، ويظهر أنّ الزميل لا يود الخروج عن تقسيمات بعض النحاة، ويجد أَن الخروج عليهم أَمر غير صحيح، ولذا نجده قد اعترض على النمط الثاني، لأَن المصدر نائب عن الفعل، فلا فرق عنده بين المصدر الصريح والفعل، واحتج لكلامه كما اعترض على النمط الرابع، الدعوة 13/ 448. وهذا غير مقبول.

الفرق بين الفعل والمصدر

والباحث يتفق مع الزميل الفاضل بأَن المنصوب مصدر؛ ولكنه يخالفه في أَن يضم هذا النمط إلى الأَول؛ لأَنه لو لم يكن هناك فرق بينهما لما اختلف النحاة في أَصل الاشتقاق، فالباحث قد فصل بين الفعل والمصدر؛ لأَنه ينطلق من أَن هناك فرقاً في الاستعمال والدلالة بين المصدر الصريح والفعل، والفوارق واضحة، منها أَن المصدر الصريح لا يتضمن الزمن بخلاف الفعل، ومنها أَن مِن المصادر ما لا يستعمل من أَفعالها اليمين، فهي تفيد القسم بأُسلوبها هذا، كما أَنه جاز في هذا المصدر أَن يعرب منصوباً على نزع الخافض[116]، وليس نائباً عنه، ومنها أَن المصدرَ في حالة الرفع ينسب إلى الجملة الاسمية، ومنها أَنه ليس كل موضع صلح فيه المصدر صلح فيه فعله، وعلى هذا كان الأَفضل أَن يطلق عليه بـ «القسم بالمصدر الدال على حدث فعله» غير أَن التسمية الأُولى من باب

(114) الكتاب 3/ 105 ـ 106.

(115) الأَحاجي النحوية 52، وانظر المفضل في شرح المفصل 774 ـ 775، بحث الاستثناء 79.

(116) انظر المقتضب للمبرد 2/ 325 ـ 326، شرح ابن يعيش 9/ 103.

التوسع، أو الدلالة على الحدث، هذا وإنه ليس بين أيدينا ما يشير إلى أن الفراء أعربه نائباً عن فعله.

القسم بالحرف

أما النمط الرابع «القسم بالحرف»، فقد رفض الزميل أن يُفْرد له نمط، ولم يضمه إلى أيٍّ من النمطين اللذين تقدم بهما، واكتفى من القول: بأنه (غير موجود عند علماء العربية بالمعنى الذي أراده الباحث، إذ أراد به اللام الداخلة على أداة الشرط مثل اللام. . . . وهي اللام التي تسمى الموطئة للقسم). ويشير إلى كلام ابن هشام في هذه اللام ويقول أيضاً: (ولكن صاحب البحث يسوّي بين «إنْ» وغيرها من أدوات الشرط في دخول اللام عليها، وهذا ليس بصحيح) الدعوة 13/ 451 ويذكر على لسان الباحث أن الفراء حصر هذا النمط باللام وحدها.

ونقول: **إن ما نسبه إلى الباحث بأنه يسوي بين أدوات الشرط، فليس كذلك** حيث قال: (وهذه اللام تتصدر الكلام، وتوصل بأداة الشرط الجازمة كـ «إنْ ومَنْ وما») الدعوة 10/ 323، وما زعمه على لسان الباحث بأن الفراء يحصر هذا النمط باللام وحدها، فليس كذلك، وإنما جاء الحديث عن «إنْ» و«إنَّ» الدعوة 10/ 325.

أما رفضه أن تفيد اللام القسم، ومطالبته الباحثَ بالبرهان على أن هذا نمط، فنقول له: يكفينا دليلاً لذلك ما قدمناه **عن صاحب الكليات حين جعل القَسم الذي تدل عليه اللام قِسماً قائماً بذاته**، وهو أحد قسمين يمثلان القسم المضمر، ونضيف إلى هذا أن القسم الذي يقع باللام يختلف عن غيره، لما يكون عليه فعل الشرط، وفعل جوابه، إذا ما اجتمع القسم والشرط؛ ومنها فصل اللام بين الصلة والموصول، والصفة والموصوف، وغيرها من القضايا التي سنقف عليها مما يشعر أنه نمط قائم بذاته. فاللام هنا مشعرة بالقسم، وإن سماها بعض النحاة بالموطئة للقسم، فهذا لا يخرجها عن أنها تفيد القسم، وهذا يشير إلى اختلافها عن اللام التي يجاب بها القسم.

ونود أن نقف ثانية على بعض كلام الفراء في اللام في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ﴾ [البقرة:102]، قال الفراء: («مَن» في موضع رفع، وهي جزاء؛ لأن العرب إذا أحدثت على الجزاء هذه اللام صيروا فعله على جهة «فَعلَ»، ولا يكادون يجعلونه على «يَفعلُ»..... فصيروا حدوث اللام، وإن كانت لا تُعرِّب شيئاً، كالذي يُعرِّب، ثم صيروا جواب الجزاء، بما تُلقى به اليمين ـ يريد تستقبل به ـ إما بلام، وإما بـ «لا»، وإما بـ «إنَّ»، وإما بـ «ما»، فتقول في «ما»: لَئِنْ أتيتني ما ذلك لك بضائع،.... إنما هي لام اليمين كان موضعها في آخر الكلام، فلما صارت في أوله صارت كاليمين، فلُقيت بما يلقى به اليمين)[117].

فليس أدل على أن اللام تفيد القسم لما لها من أثر على فعل الشرط وجوابه، ويؤكد هذا ما سيأتي في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا ....﴾، وقد يجتمع القسم الصريح وهذه اللام والشرط، فنجد أن تأثيرها لا يزال قائماً على فعل الشرط، وجواب القسم في نحو: واللهِ لئنْ فعلْتَ لَفَعَلْتُ[118]. وهنا يُسأل الزميل الفاضل عن نوع القسم الذي كانت اللام التي تفيد القسم فيه، وهل يصلح أن يكون من القسم بالجملة الاسمية أو القسم بالجملة الفعلية؟

اللام للقسم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾.

ومما جاء به الزميل الفاضل هو تخطئته الباحث؛ لأن الأخير ذهب إلى أن اللام للقسم في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ﴾ [هود: 111]، وقد فصلت بين الاسم الموصول وصلته، والصواب عند الزميل أن جملة «لَيُوَفِّيَنَّهم» جواب القسم، والقسم وجوابه هو صلة الموصول على رأي ابن عصفور، وأشار إلى أن ابن هشام ردَّ على الفراء وابن عصفور، والدكتور الفاضل لم يذكر قول الفراء، وإنما خطأ الباحث كعادته حيث قال: **(وهذا خطأ؛ لأن جملة «ليوفينَّهم» جواب القسم... وليست صلة الموصول) الدعوة 13/ 452. قال الفراء (وجعل**

---

(117) الفراء 1/ 65 ـ 66.

(118) انظر الكتاب 3/ 107، شرح الرضي 4/ 315.

اللام في «ليوفينهم» لاماً دخلت على نية يمين فيما بين «ما» وصلتها كما تقول: هذا مَنْ لَيَبطِشَنَّ) الدعوة 10/ 323.

ملاحظاته في جواب القسم

ملاحظات الزميل في جواب القسم لا تختلف عن التي يقدمها من أن كلام الباحث جاء مفرقاً، ومن ثَمَّ راح يشرح الأدوات التي يجاب بها القسم، وأشار إلى أن الباحث قد أدخل «إنْ» النافية ضمن الأدوات التي نص عليها الفراء مكان «إنَّ»، ونقول: إن الباحث قد نص عليهما معاً في الصفحة نفسها، وأشار في هامش (52) إلى الصفحة التي ذكرها الزميل الفاضل؛ لأنَّ «إنَّ» و«إنْ» مما يجاب بهما القسم، فليس هناك خطأ يذكر.

ويؤكد هذا أنَّ «إنْ» عند الكوفيين نافية كـ «ما»، وليس عندهم «إنْ» مخففة من الثقيلة[119].

أما ما جاء في «لا» الناهية، فإن الباحث قد أشار إلى أن الفراء يرى أنها قد تقع في الجواب، ويجزم الفعل على أن الجملة جواب الشرط، ومنع أن تكون جواباً للقسم في نحو: لَئِنْ تَقُمْ لا يَقُمْ (الدعوة 10/ 332، وبذا يكون قد وقع في لبس حين ذكر أنها تأتي في جواب القسم، ويضيف الباحث في هذا الردِّ إلى أن الرضي قد نص على مجيء جواب قسم السؤال بـ «لا» الناهية، قال: (فجواب قسم السؤال: أمر أو نهي أو استفهام)[120].

مجيء «أنْ» جواباً للقسم

يرى الزميل الفاضل أن «أنْ» ليست من الأدوات التي يجاب بها القسم، وأنها تزاد لغرض التوكيد، والفراء يرى جواز زيادتها في جميع أدوات جواب القسم، الدعوة 13/ 453، 457. ولذا نجده يقول في كل موضع صرح فيه الفراء بجواز أن تقع «أنْ» مكان اللام: بأنه خرج عن القسم، حتى إنه لم يرتض قول

(119) وانظر معنى «إنْ» بمعنى «ما»، الفراء 2/ 376، وبحث الاستثناء 75.

(120) شرح الرضي 4/ 308.

الفراء في تقدير «أَنْ» في قول امرئ القيس الذي سيأتي ـ «يمينُ اللّهِ أبرح» ـ، ولم يشر إلى الفراء، وعده من قول الباحث. والأخير ذكرها ضمن الأدوات التي يجاب بها القسم. **ويظهر أن نقطة الخلاف في هذه المسألة تكمن في أن أكثر النحاة لا يرون مجيء القسم وجوابه من جملة واحدة**، فمنعوا أن يجاب القسم بها؛ لأنها تُصبح معمولاً لما تقدم، فلا تشكل القسم.

ولبيان أن «أَنْ» يجاب بها القسم نقف على شواهد هذه الأداة، وهذا القول يجرنا إلى اللام؛ لأن الفراء قرن الحديث عن «أَنْ» حين تحدث عن اللام التي تقع في جواب القسم إذ قدر «أَنْ» مكان اللام في أكثر من موضع.

لقد ضمن الفراء اللام معنى «أَنْ»، قال: (صار قوله عزّ وجلّ «وتَّمت كَلِمةُ ربِّك» يميناً كما تقول: حَلفي لأَضربنَّك، وبدا لي لأَضربنَّك، وكلّ فعل كان تأويله كتأويل بلغني، وقيل لي، وانتهى إليّ، فإن **اللام، و«أَنْ» تصلحان فيه**، فتقول: قد بدا لي لأَضربنَّك، وبدا أَنْ أَضربَك، فلو كان: وتَّمت كلمةُ ربك أَنْ يملأَ جهنم، كان صواباً، وكذلك ﴿ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعۡدِ مَا رَأَوُاْ ٱلۡأٓيَٰتِ لَيَسۡجُنُنَّهُۥ﴾، ولو كان: أَنْ يسجنوه كان صواباً)[121].

فالفراء قد نص على جواز أَن يقع الجواب باللام، أَو بـ «أَنْ»، لقوله (فإن اللام، و«أَنْ» تصلحان فيه) وتكرر هذا القول في أكثر من مكان، ولو أراد أَن هناك فرقاً بأَن الأَول يفيد القسم، والثاني لا يفيد ذلك لنص عليه في أَحد تلك المواضع، وعلى هذا يفسر ما جاء به في قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمۡ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَيَسۡتَخۡلِفَنَّهُمۡ﴾ [النور: 55]، قال: (العِدَةُ قول يصلح فيها «أَنْ» وجواب اليمين، فتقول: وعدتك أَن آتيك، ووعدتك لآتينَّك، . . . . وإِنَّ «أَنْ» تصلحُ في مثله من الكلام، وقد فُسِّر في غير هذا الموضع)[122].

ويؤكد ما ذهبنا إليه قوله: (. . . لأَن العرب تقول: **الحقُّ لأَقومَنَّ، ويقولون: عزمةٌ صادِقَةٌ لآتينَّك؛ لأَن فيه تأويل: عزمةٌ صادقةٌ أَنْ آتيك**)[123]،

---

(121) الفراء 2/ 31.

(122) الفراء 2/ 258.

(123) الفراء 2/ 412.

فـ«لآتينَّك» في تأويل «أَنْ آتيك»؛ ليعرب خبرا، ولا نظن أن هناك قولاً أكثر وضوحاً من هذا، بل إن هناك موضعاً يؤكد معنى «أَنْ» فيما تقدم بأنها تفيد جواب القسم، ولا يصلح فيه اللام، وجاز بـ «إنَّ» أيضاً قوله: (. . . كما تقول: **فشهادتي أَنْ لا إلهَ إلا اللّهُ، وشهادتي إنَّ اللّه لواحدٌ، وكل يمين، فهي تُرفع** بجوابها)[124]. فـ «أَنْ» في موضع خبر لـ«شهادة».

ويدخل في هذا ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿**وأن لو استقاموا على الطريقة لأسقيناهم ماءً غدقاً**﴾ [الجن: 16]، قال: الفراء: (وأما الذين كسروا كلها ـ يريد «إنَّ» في أول السورة ـ فهم في ذلك يقولون: «وأَنْ لو استقاموا»، فكأنهم أضمروا يميناً مع «لو»، وقطعوها عن النسق على أول الكلام، فقالوا: واللّه أن لو استقاموا والعرب تدخل «أَنْ» في هذا الموضع مع اليمين، وتحذفها، قال الشاعر:

فـأقـسـمُ لـو شـيءٌ أَتـانـا رَسُـولُـه ... سِواك ولكنْ لـم نـجدْ لـكَ مـدفَـعـا

وأنشدني آخر:

أَمـا والـلّـهِ أَنْ لـو كُـنْـتَ حـرًا ... ومـا بـالـحرِّ أنـتَ ولا الـعـتـيـقِ)[125].

ذهب الزميل إلى أن الفراء أراد في هذا النص زيادة «أَنْ»، ويظهر أنه اعتمد على قول ابن هشام[126].

ونقول: إن بيان ما تفيده «أَنْ» في قول الشاعر يدعونا إلى الرجوع إلى ما جاء به الفراء في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ أَهْلِهَآ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ﴾ [يوسف: 26]، قال الفراء: (ولو كان في الكلام: «**أَنْ إنْ كان قميصُه**»، **لصلح؛ لأَن الشهادة تستقبل بـ «أَنْ»**، ولا يكتفي بالجزاء، فإذا اكتفت، فإنما ذهب بالشهادة إلى معنى القول كأنه قال: وقال قائل من أهلها. . . . وأنشدني الكسائي:

وخَـبَّـرتُـمـا أَنْ إنَّـمـا بَـيـن بِـيـشَـةٍ ... ونَـجْـرَان أحـوَى والـمـحَـلُّ قـريـبُ

---

(124) الفراء 2/ 247.

(125) الفراء 3/ 192.

(126) انظر المغني 50.

و«الجناب خصيب»، **فأدخل «أنْ» على «إنما»، وهي بمنزلتها**[127].

فواضح من النص أن «أنْ» الداخلة على أداة الشرط في تقدير الفراء: (أَنْ إنْ) ليست زائدة لقوله: (لأن الشهادة تُستقبل بـ «أنْ»)، وقد تقدم بيان هذا.

وبهذا يفسر دخول «أنْ» في الآية ﴿وأن لو استقاموا﴾، وفي قول الشاعر (أَما واللّه أَنْ لو) بأنها غير زائدة.

أَما تفسير دخول «أنْ» وعدمه في قوله تعالى: ﴿وَشَهِدَ . . .﴾، وفي قول الشاعر: (وخَبَّرتُمَا. . .)، فإن دخلت، فالفعل «شَهِد» والفعل» خَبَّر» على معناهما، والمصدر المؤول من «أنْ»، وما دخلت عليه في محل نصب على المفعولية، وإن لم تدخل، فجملة: إنْ كان قميصُه. . .، وجملة: إنَّما بين بيشة ونجران أحوى مقول القول.

أَما تفسير الزميل بأَن الفراء يقول بزيادة «أَنْ» في نحو: (علمتُ أَنْ ما فيك خيرٌ) وما يفيد معناه الدعوة 13/ 453. فليس كذلك، والباحث يرى أَن الفراء يتحدث عن تعليق الفعل «عَلِمَ» الذي يتضمن معنى القسم، وأَشار إلى جواز أَن تدخل «أَنْ» على «ما» النافية، ومنعه إذا كان القسم بـ «لَئِنْ»، أَو كان هناك استفهام، وهذا يعني أَنه أَجاز أَن يفصل بين «أَنْ» المخففة من الثقيلة، والجملة بالنفي، ولا يجوز ذلك في الاستفهام أَو الشرط، فجاز أَن يقال: علمتُ أَنْ ما فيك خيرٌ، ولا يقال: علمتُ أَنْ أَفيك خيرٌ؟ أَو علمتُ أَنْ لَئِنْ قامَ عبدُ اللّه، على أَن «أَنْ» مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف، ومثل هذا العلم لا يتحقق في الشرط أَو الاستفهام. ويعلل مجيء «أَنْ» المخففة من الثقيلة بمجيء «أَنَّ» المشددة النون التي تقع في جواب القسم. بهذا يفسر قول الفراء.

ونشير إلى أَن الفراء أَجاز في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا . . . . .﴾ أَن يقال: «أَنْ لَيَسْجُنُنَّهُ»، ويفسر بأَن اللام زائدة و«أَنْ» والفعل في محل رفع فاعل، وهذا القول أَولى من القول بزيادة «أَنْ»؛ لأَن القول بالزيادة سيبقى المشكل في إعراب فاعل «بدا» قائماً، ونشير إلى اختلاف النحاة في إعرابها، إذ أَعرب سيبويه «ليسجننهُ»

(127) الفراء 2/ 41 ـ 42.

في موضع ابتداءٍ[128]، وهو إعراب الأَخفش أَيضاً[129]، وأَعرب المبرد الفاعل محذوفاً، يفسره الفعل[130]، وأَعرب القرطبي «لَيَسْجُنُنَّهُ» فاعلاً، ونسب هذا القول لسيبويه[131]. وأَجاز العكبري حذف الفاعل، تدل عليه الجملة[132].

وقول سيبويه في «أَنْ» في جواب القسم أَنها بمنزلة لام القسم[133]. وذكر ابن هشام والمرادي والسيوطي أَن ابن عصفور ذهب إِلى أَن **«أَنْ» مما يجاب بها القسم**، وأَشار السيوطي إِلى أَن أَبا حيان ذكر أَنه رجع عنه[134].

«إِلا» و«لَمَّا» و«كم» يجاب بها القسم

لقد أَخذ الزميل الفاضل على الباحث قوله: (أَما «إِلا» و«لَمَّا»، فقد نص الفراء على أَن العرب قالت بهما، ولم يعرف له ـ في النص «لها ـ من وجه، . . .) الدعوة 13/ 454، إِذا فسر قول الباحث بأَنه أَراد أَن الفراء لم يعرف لهذا الكلام من وجه، وحقيقة الأَمر أَن الباحث أَراد «لَمَّا» بدليل نص الفراء الذي جاء بعده: (وأَما من جعل «لَمَّا» بمنزلة «إِلا» فإِنه وجه لا نعرفه) الدعوة 9/ 326، هذا أَولاً، وثانياً أَن «لها» فيه تصحيف في الطبع، وصواب كلام الباحث (لـ «لَمَّا» من وجه)، فجاءت «لها»، وكان على الزميل أَن يلتفت إِلى الضمير العائد في «لها»، فلو صح كما فسره، لكان الكلام «لهما»، وصواب الصفحة 2/ 29، وهو كالتصحيف الأَول، وغير هذا لا نعرف ما سبب اعتراضه، أَم استطراده في لغات «لَمَّا»، فليس له علاقة في الموضوع، ولم يخف على الباحث مثل هذا، (انظر بحثنا الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي، وبحثنا القضايا النحوية في تفسير القرطبي).

---

(128) انظر الكتاب 3/ 110.

(129) انظر معاني الأَخفش 366.

(130) انظر إِعراب القرآن للنحاس 2/ 141.

(131) انظر القرطبي 9/ 186 وانظر القضايا النحوية 217.

(132) انظر التبيان في إِعراب القرآن للعكبري 732، وانظر القضايا النحوية 217.

(133) الكتاب 3/ 107، وشرح الرضي 4/ 313، وهمع الهوامع 4/ 243.

(134) انظر المغني 50، والجنى الداني 241، وهمع الهوامع 4/ 243.

أما المعلومة التي أضافها الزميل الفاضل في قسم السؤال بأن النحاة قد فطنوا إليه، فقد أشار إليه الباحث، قال: (ونرى أن هذا النمط ـ يريد بالله لَمَّا فعلت ـ قريب من قولهم: نشدتُكَ الله لَمَّا فعلتَ. . . .) الدعوة 9/ 327.

والزميل الفاضل قد طالب الباحث بمصدر يشير إلى أن هذا الأُسلوب يفيد الحصر، فإليه قول أحد أئمة البلاغة، وهو الزمخشري، فقد رفض المعاني المتقدمة، وقال: (إن الإتيان فيه مُقام مَقام النفي، والفعل مُقام مَقام الاسم، وأصله: ما أَطلبُ مِنكَ إلا فِعلَكَ)[135]. وضمن هذا المعنى ابن هشام في قوله: (. . . نحو: أَنشدُكَ الله لَمَّا فعَلتَ، أي: ما أسألُكَ إلا فعْلَكَ)[136]. أليس هذا حصراً؟

أما ما جاء به الزميل الفاضل في «كم» الخبرية بأنها ليست مما يجاب به القسم الدعوة: 13/ 456، فالفراء نص عليه صراحة قال: (. . . **صارت «كم» جواباً للعزة واليمين**) الدعوة 10/ 327، ثم إن الباحث قد فسر هذا بأن «كم» قد تضمنت معنى اللام، ولذا جاز أن تقع «كم» جواباً للقسم، فأين وجه الخلاف؟ هذا **وإن القرطبي وأبا حيان والسيوطي قد نسبوا إلى الفراء وغيره أن الجواب «كم أهلكنا»**، وقد حذفت اللام بعد أن طال الكلام[137].

إضمار «أَنْ» في خبر المبتدأ الذي يفيد القسم

ومما أخذ به الزميل الفاضل على الباحث ما ذهب إليه الأخير في قول امرئ القيس:

فَقُلْتُ يَمِينُ اللَّهِ أَبْرَحُ قَاعِداً وَلَو قَطَّعُوا رَأْسِي لَدَيْكِ وَأَوْصَالِي

في إعراب (يمينُ اللهِ أبرحُ) ـ بالرفع ـ على أنه مبتدأ، خبره «أبرح» وتقديره: أن أبرح، وهو جواب القسم، ورد عليه الزميل بأن خبر المبتدأ محذوف، و«أبرح» يقع مسبوقاً بـ «لا» النافية المحذوفة، وهو جواب القسم، وذكر أقوال النحاة في ذلك الدعوة: 13/ 459. كل هذا والزميل الفاضل كعادته لم يذكر قول الفراء الذي أضمر فيه «أَنْ»، في قوله: (والنصب في «يمين» أكثر

(135) الأحاجي النحوية 52، والمفضل في شرح المفصل 774.

(136) المغني 371، بحث الاستثناء 79.

(137) انظر القرطبي 15/ 144، والبحر المحيط 9/ 135، همع الهوامع 4/ 243.

والرفع على ما أنبأتُكَ به من ضمير «أنْ» الدعوة 9/ 321، وكان على الأُستاذ الدكتور أن يقف على ذلك، ويجد تفسيراً لـ «أنْ» في قول الفراء.

لا يجوز إِضمار «لا» في الخبر «أبرح» إِذا أَفاد المبتدأُ القسم

النكتة هنا أن الفراء قد نص على عدم جواز إِضمار «لا» في خبر المبتدأ، إِذا تضمن الكلام يميناً، وجاز في الأَيمان إِذا كان من جملة فعلية في نحو قوله تعالى: ﴿تَٱللَّهِ تَفْتَؤُا۟ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾ [يوسف: 85]، وهذا خلاف ما جاء به الزميل الفاضل، قال: (معناه: لا تزال تذكر يوسف، و«لا» قد تضمر مع الأَيمان؛ **لأَنها إِذا كانت خبراً لا يضمر فيها «لا»**، لم تكن إِلا بلام، أَلا ترى أَنك تقول: واللّهِ لآتينَّك، ولا يجوز أَن تقول: والله آتيك، إِلا أَن تكون تريد «لا»، فلما تبيَّن موضعها وقد فارقت الخبر، أُضمرت، قال امرؤ القيس:

فقلتُ يمينَ اللّهِ أَبرحُ قاعدا ولو قطعوا رأسي لَدَيكِ وأَوصالي)[138].

ليس هنا أَوضح من هذا النص فيما جاء به الفراء، **فقد نص على عدم جواز إِضمار «لا» إِذا وقعت خبراً**، وجاز ذلك في غيره. **وهنا قضية تدعو إِلى الإِشارة إِليها، وهي أَن الفراء قد نص مرة على إِضمار «أَنْ»، وعلى «اللام أُخرى ـ كما تقدم ـ، ولتوضيح ذلك نقول: إِن كان الخبر الذي هو جواب القسم فعلاً غير مؤكد بنون التوكيد الثقيلة، فإِن الفراء أَجازه بإِضمار «أَنْ»، وإِن كان مؤكداً بالنون الثقيلة، اقترن باللام، وقد تقدم مثل هذا في (عزمةٌ صادقةٌ أَنْ آتيك، ولآتينَّك).**

بهذا نرجو أن نكون قد وفقنا في هذا الردِّ الموجز على نقد الزميل الفاضل فيما جاء به، موثقين ردَّنا بما وقفنا عليه من آراء أَئمة النحو وأَقوالهم، وموجزين القول فيها، وفي ختام هذا الرد ندعو الله أَن يسدد خطانا لخدمة كتابه والعمل بالقرآن الكريم، وأَنْ يشملنا دعاء الداعين إِذ يتهجدون بالأَسحار قائلين: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ [البقرة: 286].

---

(138) الفراء 2/ 54

المصادر والمراجع

1 ـ **الأَحاجي النحوية**، للزمخشري، تحقيق محمد مصطفى الحوري، سورية ـ 1969.

2 ـ **الاستثناء في التراث النحوي والبلاغي**، كاظم إبراهيم كاظم، رسالة ماجستير، كلية الآداب القاهرة ـ 1980 ونشير إلى أن عالم الكتب نشره في بيروت ـ 1998.

3 ـ **إعراب القرآن للنحاس**، تحقيق د. زهير غازي زاهد، ط1، بغداد ـ 1980.

4 ـ **الأُصول في النحو، لابن السراج، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ط3، بيروت ـ 1988.**

5 ـ **البحر الميحط**، لأبي حيان الأندلسي، الناشر مكتبة الإيمان، السعودية.

6 ـ **التبيان في إعراب القرآن**، للعكبري، تحقيق علي محمد البجاوي، بيروت.

7 ـ **الجامع لأَحكام القرآن**، للقرطبي، صححه أحمد عبد العليم البردوني، ط2 بيروت ـ 1952.

8 ـ **الجنى الداني**، للمرادي، تحقيق طه محسن، بغداد ـ 1976.

9 ـ **حكم البسلمة في الصلاة، تأليف أَحمد العالم، تحقيق د. عبد السلام محمد، منشورات كلية الدعوة 1995**

10 ـ **دلائل الإعجاز**، للجرجاني شرحه وعلق عليه د. محمد التونجي، ط1، بيروت ـ 1990.

11 ـ **رصف المباني، في شرح حروف المعاني**، للمالقي، تحقيق أَحمد محمد الخراط، دمشق ـ 1975.

12 ـ **شرح التصريح على التوضيح**، للأَزهري، دار إحياء الكتب المصرية، القاهرة.

13 ـ **شرح ديوان الحماسة**، للمرزوقي تحقيق أحمد أَمين، وعبد السلام هارون، القاهرة ـ 1967.

14 ـ **شرح الرضي**، على كافية ابن الحاجب، تصحيح يوسف حسن عمر، ط جامعة قاريونس ط2 بنغازي 1996.

15 ـ **شرح المفصل**، لابن يعيش مكتبة المثنى، القاهرة.

16 ـ **القضايا النحوية**، في تفسير القرطبي، كاظم إبراهيم كاظم رسالة دكتوراه جامعة القاهرة ـ 1982.

17 ـ **الكتاب لسيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون القاهرة ـ 1968.

18 ـ **الكشاف عن حقائق التنزيل**، للزمخشري، نسخة مصورة عن ط القاهرة ـ 1968.

19 ـ **الكليات للكفَوي**، قابله ووضع فهارسه د. عدنان درويش، ومحمد المصري ط2، بيروت وسوريا 1992.

20 ـ **مجاز القرآن**، لأبي عبيدة تحقيق محمد فؤاد سزكين، مصر ـ 1954.

21 ـ **المحتسب**، لابن جني، تحقيق علي النجدي وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة ـ 1386.
22 ـ **المسائل المختصرة**، من كتاب البرزلي، تحقيق د. أحمد الخليفي، طرابلس ـ 1991.
23 ـ **المسائل المنثورة**، لأبي علي الفارسي تحقيق مصطفى الحدري، دمشق ـ 1986.
24 ـ **معاني القرآن**، للأخفش، تحقيق فائز محمد الحمد ط2، الكويت ـ 1981.
25 ـ **معاني القرآن**، للفراء تحقيق محمد علي النجار وآخرين، القاهرة ـ 1972.
26 ـ **معاني القرآن وإعرابه**، للزجاج، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، بيروت ـ 1973،
27 ـ **مغني اللبيب**، عن كتب الأعاريب لابن هشام، ط6، تحقيق د. مازن المبارك، وآخر ط5، بيروت ـ 1973.
28 ـ **المقتصد**، في شرح الإيضاح للجرجاني، تحقيق كاظم بحر المرجان رسالة دكتوراه آداب القاهرة ـ 1975.
29 ـ **المقتضب**، لأبي العباس المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، القاهرة ـ 1386 ـ 1388.
30 ـ **المفضل**، في شرح المفصل للسخاوي، حققَ عبد الكريم جواد ج1 ج2 رسالة دكتوراه جامعة الأزهر ـ 1979.
31 ـ **النحو وكتب التفسير**، د. إبراهيم عبد الله رفيدة، ط3 طرابلس ـ 1990.
32 ـ **النحو الكوفي مباحث في معاني القرآن للفراء**، د. كاظم إبراهيم كاظم عالم الكتب بيروت ـ 1998.
33 ـ **نظرية النحو القرآني**، د. أحمد مكي الأنصاري، ط1، القاهرة ـ 1405.
34 ـ **همع الهوامع**، للسيوطي تحقيق وشرح د. عبد العال سالم مكرم ط2، بيروت ـ 1987.

المجلات والدوريات

1 ـ **مجلة كلية الدعوة الإسلامية**، ع6سنة 86/ ع9 سنة 92/ ع10 سنة 93/ ع12 سنة 95/ ع13 سنة 96.
2 ـ **مجلة جامعة قسنطينة**، ـ الجزائر ـ ع4 سنة 1993.
3 ـ **مجلة التواصل اللساني المغرب**، م/ 3، ع2 سنة 1991، م/ 4، ع1 سنة 1992.
4 ـ **مجلة العرفان**، بيروت ع 7 ـ 8، سنة 1415 هـ.
5 ـ **مجلة كلية التربية**، جامعة الفاتح ـ الجماهيرية الليبية ـ العدد 21 سنة 1996.
6 ـ **مجلة المعارج اللبنانية**، ـ لبنان ـ ع9 سنة 1991.